

14

السياحة في تونس..
هل تدفع الثمن؟



10

ملاحظات حول الموازنة العامة
ومناقشتها



رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير
فخري كريم

الاقتصادي

العدد (2030) السنة الثامنة - الثلاثاء (1) شباط 2011

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون



البنك المركزي

استقلالية أم تبعية؟!

قراءة في الموازنة الفيدرالية لعام 2011

د كمال البصري

تتوخى الدراسة تشخيص نقاط الضعف والقوة في الموازنة الفيدرالية المطروحة للمصادقة لدى البرلمان وتستنج ان الموازنة المطروحة لا تنطلق من استراتيجية اقتصادية وطنية متوسطة المدى. غير انها تعلن عن هدفها لمعالجة جملة من التحديات الاقتصادية (كالبطالة والفقير والاصلاح الاقتصادي...الخ). ان المطلوب الانطلاق من استراتيجية متوسطة المدى متفق عليها (خمس سنوات على الاقل)، تعتمد اولوية رفع مؤشرات التنمية البشرية (من خلال تحسين الخدمات الحكومية الاساسية). وتبرر الدراسة هذا المنطلق من ان سياسة اصلاح الاقتصادي المنشودة لا يمكن ان تأتي بأكملها في غياب تفاعل المواطن مع سياسة اصلاح وسيادة القانون (بالمعنى المدني).

أول واقع الاقتصاد العراقي والتحديات

وغياب الاستثمارات الأجنبية (بسبب صعوبة البيئة الاستثمارية). وقد ترتب على ذلك قيام العراق باستيراد أكثر من ٨٥٪ من المواد الغذائية وأكثر من ٩٠٪ من المواد الرأسمالية. ناهيك عن الاحتقانات في بقية المرافق الاقتصادية وبالأخص انتاج قطاع الخدمات العامة. ولغرض إلقاء نظرة سريعة على الواقع الاقتصادي.

2. مؤشرات التنمية البشرية:

بسبب الاوضاع التي مر بها الوطن حصل تدهور في الحالة المعاشية والثقافية والصحية للمواطن..الخ، جدول (٢) يوضح مقارنة بين العراق وبعض الدول، والتي تكشف بشكل صارخ الهوة بين العراق وغيره، بعدما كان بالامس القريب صرحا علميا وثقافيا يشار اليه. جدول (٢) يوضح صورة مقارنة بين العراق ومجموعة من الدول.

ثانياً تخطيط إجمالي الإيرادات والنفقات العامة لموازنة 2011

1. المؤشر الاقتصادي:

استمرار تدهور حالة القطاعات الإنتاجية الرئيسية كالزراعة والصناعة، حيث انخفضت نسبة مساهمة كل من الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٨٪ إلى ٣,٥ ٪ خلال المدة (١٩٧٥-٢٠٠٨)، والصناعة من ٧٪ إلى ١,٥ ٪ خلال المدة ذاتها. كما يشكل معدل البطالة حالياً نحو ١٨٪، ومعدل الفقر نحو ٢٣٪. وتبدو الحالة اكثر سوءاً، عندما نشير إلى ضعف القطاع الخاص،

3. مؤشرات ضعف الأداء الإداري:

ان طبيعة القوانين وتقاليد العمل الروتينية السائدة، وظاهرة غياب

الفرغ المناسب في المكان المناسب، تقف حائلاً عن الاءاء السليم في كل من القطاع العام والخاص، بل حافظاً لمظاهر الفساد. ونجد ذلك واضحا في ضعف نسب التنفيذ في المشاريع الحكومية الاستثمارية على صعيد المحافظات والوزارات. وقد نجم عنها نقص حاد في انتاج الخدمات الحكومية، كالكهرباء والماء والنقل... الخ. وما زال الملف الاقتصادي يدار بالمعيار السياسي، ويتضح ذلك في طبيعة القرارات التي تتخذ، ولعل ابرزها ظاهرة تخطيط النفقات التشغيلية واستمرار الاختناقات في الخدمات الحكومية. وما زال الصراع السياسي مصدراً لتأخير تشريع القوانين الاقتصادية الضرورية.

التفقات العامة

تم احتسابها لتساوي (٧٩,٤٤) مليار دولار وهي تشمل: • النفقات الاستثمارية: التي خطط لها ان تكون في عام ٢٠١١ (٢٤,٧٤) مليار دولارمقارنة بعام ٢٠١٠ (٢١,٣) مليار دولار بنسبة زيادة ٢٢,٣٪ عن تقديرات النفقات الاستثمارية لعام ٢٠١٠.

• النفقات التشغيلية: تم اعتماد النفقات التشغيلية لعام ٢٠١١ (٥٤,٧) مقارنة مع نفقات عام ٢٠١٠ (٥٢) مليار دولار، وبنسبة زيادة قدرت ب ٥٪ عن تقديرات عام ٢٠١٠. وبذلك شكلت النفقات الاستثمارية ما نسبته ٣١٪ من النفقات العامة مقابل ٦٩٪ للنفقات التشغيلية.

تم وضع الافتراضات الآتية لحساب الإيرادات العامة لسنايو أوب: • حدد سعر النفط لعام ٢٠١١ وفق (٧٢ \$) للبرميل اي بزيادة عن سعر عام ٢٠١٠ بنسبة ١٧٪ عن سعر عام ٢٠١٠. حددت

الوزارة	التشغيلية	الوزارة	التشغيلية
المالية	١١٨٨٧,٢	العمل	٨٦٧,٩
الداخلية	٦١٤٦	الزراعة	٧٦٦,٦
كرديستان	٥٥٦٨,٩	البلديات	٧٢٧,٣
الدفاع	٥٣٤٨,٨	الدوائر غير المرتبطة بوزارة	٦٤٩,١
التربية	٥٠٣٣,٥	مجلس النواب	٤٥١
الصحة	٣٩٩٣,٥	العدل	٣٨٢,٥
التجارة	٣٠٢٨,٨	الخارجية	٣٠٩
الكهرباء	٢٤٠٠,١	القضاء	٢٦٣,١
النفط	٢٠٤٧,٤	النقل	٢٥٢,٨
التعليم العالي	١٧٠٠,٨	الاسكان	٢٣٣,٦
مجلس الوزراء	١٥٢٠,٨	الموارد المائية	١٩٩,٩

جدول الإنفاق التشغيلي لعام 2011 وحسب الوزارات

الوزارات	الاستثمارية	الوزارات	الاستثمارية
النفط	٥٩٤٠,٢	التربية	٣٤١,٩
كرديستان	٣٦٤٣	التعليم العالي	٢٩٩,٣
الكهرباء	٣١٩٧,٩	النقل	٢٨٥,٢
المائية	١١٣٧,٨٦٣	الخارجية	٢٣٢,٣٦٤
البلديات	٩٥٧,٩	الاتصالات	٢١٣,٧
الصحة	٨٥٤,٧	الزراعة	١٩٢,١
الاسكان	٦٥٨,١	الدفاع	١٧٠,٩
الشباب	٦٥٢,٥	الداخلية	١٦٧,٤
الصناعة	٥٥١	التجارة	٣٤,٢
مجلس الوزراء	٣٦٦	الثقافة	٣٤,٢

جدول الإنفاق الاستثماري لعام 2011 وحسب الوزارات

نسبة الزيادة في الإنفاق الضرورية لتجاوز الفقر هي ٤,٥٪ (علما ان الإنفاق الذي يساوي ٧٦,٩٨٦ دينار للفرد شهريا). فإذا ما صحت هذه الافتراضات والاحصاءات، ولغرض تجاوز حالة الفقر من الضروري رفع القدرة الشرائية للفقرء (بنسبة ٤,٥٪ كمعدل). وحيث خط الفقر يساوي ٧٦,٩٨٦ دينار للفرد بالشهر، فإن المبلغ الذي يجب اضافته للفقرء كمعدل هو ٢,٨١١ ألف دينار بالشهر للفرد الواحد (ولكل الفقراء ٢٤ مليار دينار او مايعادل ٢٠ مليون). حيث ان معالجة الفقر من اولويات عمل الحكومة العراقية، فان توفير مثل هذا المبلغ يمكن تحقيقه بأليات مختلفة منها (على سبيل المثال) خفض تخصيصات المجالس الرئاسية الثلاث بضمنها وزارة الخارجية والبالغ ٢,٩٦٢ \$ مليار لعام ٢٠١١ بنسبة اقل من ٪٠. إن آلية التوزيع متنوعة ويجب ان ترتبط بأهداف وغايات محددة.

خلق حوافز التعليم:

ولغرض النهوض بواقع العراق فمن الضروري الاهتمام بالتعليم من خلال معالجة التحديات التي يواجهها والتي من ابرزها تقليل تسرب الطلبة من المدارس. ووفق دراسة ميدانية اعدھا المعهد العراقي لاصلاح الاقتصادي، وجدنا ان من عوامل التسرب من المدارس هو العامل الاقتصادي. ولغرض معالجة هذا الامر لابد من خطة لوضع الحوافز المادية. ولغرض احتساب تكاليف هذه الحوافز، قمنا بوضع ثلاثة سيناريوهات. كما هي موضحة في الجدول الآتي.

يوضح الجدول التخصيصات المقترحة لكل طالب ولكل مرحلة دراسية ولثلاثة سيناريوهات. ويوضح الجدول بان التخصيصات الضرورية لهذه السيناريوها هي: ١,٧٢٩ و ١,٧٣٥ و ٢,٥٥٠ بليون دولار.

ولغرض استطلاع طبيعة التخصيصات المالية التي اعتمدها الموازنة منذ ٢٠٠٦-٢٠١١. نجد ان المجموع الكلي للتخصيصات (لمجموعة من الوزارات) حيث يلاحظ تقدم التخصيصات لصالح الرئاسات الثلاث مع وزارة الخارجية (كمجموعة تمثل الحكومة المركزية) على تخصيصات الوزارات الآتية: الموارد المائية، الاسكان، الصناعة والنقل وهي حالة تدعوا للاسف والاستغراب.

مقارنة بين التخصيصات الحكومية (الجمهورية، والبرلمان ومجلس الوزراء والخارجية) مع مجموعة من الوزارات للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ مقارنة بين التخصيصات الحكومية (الجمهورية، والبرلمان ومجلس الوزراء والخارجية) مع مجموعة من الوزارات للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١.

رابعاً مشكلة ضعف مستوى الرفاهية الاقتصادية وسيادة القانون

التخصيصات للإنفاق التشغيلي:

من الثابت ان هناك علاقة طردية بين الرفاهية الاقتصادية وتحقيق سيادة القانون. لاشك في ان الفقر وضعف الرفاهية الاقتصادية يساهمان في زعزعة الثقة بادرة الدولة ومن ثم الشعور بالمسؤولية، ومن جهة اخرى ان شعور المواطنين بالمسؤولية واحترام هيبة القانون يساهمان في تحقيق الرفاهية الاقتصادية. وحيث أن من التحديات التي تواجه العراق هو ضعف رفاهية المواطنين وضعف سيادة القانون. وإزاء هذا الامر فان الحكومة مدعوة بقوة لمعالجة هذا الخلل من خلال الامتلة الآتية:

معالجة الفقر:

من آثار سوء توزيع التخصيصات المالية هي حالات التفاوت في الرفاهية الاقتصادية للأفراد كما حصل في عدد من الدول كالبرازيل. في عام ٢٠٠٧ وفقا لاحصائيات وزارة التخطيط بلغت نسبة الفقر ٢٢,٩٪، وان

من نللك نستنتج ان تخطيط الموازنة الاستثمارية يشوبه البعد الاستراتيجي، وان امراً مثل هذا يجب ان لا يسمح به ان يتكرر. لقد طالت معاناة المواطن واصبح لا يدري كيف ومتى سوف تنتهي رحلة الآلام. لقد أدى غياب قانون النفط وعدم وضوح واستقرار البيئة الاستثمارية الى عدم القدرة على الاستفادة من معالجة الفجوة الاستثمارية من خلال طريق الاستثمارات الأجنبية (من خلال عقود مشاركة القطاع الخاص في للعام).

ومن خلال تدقيق التخصيصات المالية الاستثمارية نجد ان هناك سوءا في توزيع. وإن صور سوء التوزيع تتضح من خلال جمع تخصيصات الذي من جهة يخفف من الاعباء الإنسانية للمواطن، ومن جهة اخرى هو القوة الدافعة والكفيلة بحريك القطاعات الانتاجية والخدماتية المترابطة بالمدخلات ومخرجات القطاع وانتشال المجتمع من براثن الفقر والبطالة.

الامر مخيب للامل عندما تنقوص ضعف التخصيصات الخاصة بوزارة البلديات والصحة والتعليم والتربية (لاهميتها وتعلقها بحياة وكرامة المواطن العراقي). اما وزارات الاسكان والنقل فهي الاخرى تعاني ضعف التخصيصات. الا انه يمكن يفهم هذا الحال اذا ما قامت الحكومة ب٢٠١٠ بمبلغ (٧) مليارات دولار ثم يزداد بنسبة مئوية ٥٪ لسنايو (أ) و٧٪ لسنايو (ب) على التوالي النفقات الاستثمارية:

تم اعتماد تكاليف الاعمار وفقا لتقديرات وزارة التخطيط والتي قدرت ب١٨٧\$ وتم توزيعها على خمس سنوات مع اعطاء الخدمات الحكومية اولوية (وبالأخص التعليم). إذ ان التجربة العالمية تشير الى ان هذا الاستثمار يوفر للدولة بيئة افضل لسيادة القانون، وللحالة الثقافية، والاجتماعية، والصحية. وتشجع قيام نشاط تجاري بالخدمات العلمية (كما هو الحال في الهند). تم اعتماد نسبة الإيرادات التي توجه للاستثمار في عام ٢٠١١ (٣٥٪) ثم تزداد بنسبة مئوية ثابتة لسنايو أوب (٢٪) على التوالي.

ثالثاً: تفاصيل الإنفاق الاستثماري والتشغيلي لعام 2011 (بحسب تخطيط وزارة المالية)

الإنفاق الاستثماري بحسب القطاعات:

يتلخص توزيع الاستثمارات كما هو موضح في الجدول (٨) وان أبرز ما نلاحظه هو ضعف التخصيصات الاستثمارية ٣١٪ (من النفقات الاجمالية). وتبدو الصورة اكثر قسوة عندما نلاحظ ان القدرة الاستيعابية للاستثمار ضعيفة ومحدودة.

يوضح الجدول (٨) اولويات الإنفاق الاستثماري حيث نجد ان الموازنة وفتت في اعطاء اولوية لقطاع النفط والكهرباء والموارد المائية. الا ان



يعد مصفى النجف من المصافي الحديثة والتي تم انجازها بهدف رفع مستويات إنتاج المشتقات النفطية والنهوض بمستوى المصافي العراقية وتطويرها بشكل خاص والقطاع النفطي بشكل عام، مما يسهم في تلبية متطلبات المواطنين وتحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم الحاجة الى استيراد المشتقات النفطية من خارج العراق وهو البلد النفطي الذي يحتل موقع الصدارة بين الدول المصدرة للنفط عالمياً وعد الاكتفاء بتصدير النفط الخام الى الدول المجاورة واستيراد المشتقات النفطية منها.

بغداد / علي الكاتب

مدير مصفى النجف لـ (المدى الاقتصادي):

حققنا إيرادات وصلت إلى أكثر من 6 مليارات دينار خلال عام 2010

مدير المصفى المهندس ليث الغراوي قال ان مصفى النجف يعد هنا المشروع النفطي الاول الذي تم انشاؤه وتنفيذه وانجازه بايدي كوادر وطنية عراقية من دون الحاجة لمساعدة أي جهة او شركة اجنبية بعد عام 2003، وبالتالي أثبتت الكوادر العراقية كفاءتها وقدرتها على اقامة المشاريع الاستراتيجية مثل هذا المشروع الكبير، وبالتالي توفير مبالغ مالية طائلة كانت تنفق في حال تنفيذه من قبل شركات اجنبية لإنشاء المصفى في تلك الفترة الحرجة التي كانت تشهد تدهور امني كبير في البلاد.

وأضاف الغراوي انه تم وضع الحجر الأساس لمصفى النجف بتاريخ 3/10/2003 وتم تحديد المساحة الخاصة بالمصفى والمستودع، حيث بلغت المساحة التي تم اختيارها 709 دونمات وخصصت 389 دونماً للمصفى و320 دونماً للمستودع، وبدأ العمل الفعلي بتصويب المرحلة الأولى من المصفى بتاريخ 7/10/2006 ليشهد يوم افتتاح 7/10/2006 افتتاح مصفى النجف وبطاقة انتاجية مقدارها عشرة آلاف برميل يوميا، وهذه الوحدة تنتج من 20-22 ٪ من مادة النفط الأبيض و22 ٪ من مادة زيت الغاز و51-54 ٪ من مادة النفط الاسود، وفي الخامس عشر من شهر آذار عام 2008 تم افتتاح المرحلة الثانية وبذات المواصفات وهي وحدة التكرير الاولى من حيث الطاقة الانتاجية لتبلغ الطاقة الاجمالية للمصفى 20 ألف برميل يوميا.

وأشار الى ان كوادر شركة مصافي الوسط واصلت العمل الدؤوب لكي يصل المصفى الى طاقته التصميمية والبالغة 20 الف برميل يوميا وذلك من خلال إنشاء وحدة التكرير الثالثة والتي تم افتتاحها في 15-8-2009، كما تمكن المصفى من رفع مستوى الإنتاج لجميع المشتقات النفطية خلال عام 2010 بنسبة 80 ٪ مقارنة بإنتاجه لعام 2009، حيث ان المصفى أنتج في عام 2010 قرابة 103 مليون و634 ألف لتر من مادة الكاز مقارنة مع 85 مليون و200 ألف لتر في عام 2009، وبالتالي فإن الزيادة تجاوزت 68 مليون لتر أي بنسبة 80 ٪، في حين ان إنتاج النفط الأبيض بلغ 85 مليون و600 ألف لتر مقارنة مع 50 مليون و225 ألف لتر في 2009، أما النفط الاسود فقد بلغ حوالي 452 مليون و650 ألف لتر مقابل 254 مليون و243 ألف لتر لعام 2009 أي ان الزيادة كانت بنسبة 70 ٪ للنفط الابيض

و78 ٪ للنفط الاسود.

وكان إنتاج النفط في المصفى خلال 2010 قد وصل الى 162 مليوناً و125 ألف لتر اي بزيادة تجاوزت الـ 84 مليون لتر مقارنة بعام 2009 والذي كان الإنتاج فيه 77 مليوناً و655 ألف لتر.

وتابع مدير مصفى النجف: ان المصفى حقق خلال عام 2010 إيرادات لمحافظة النجف بلغت ستة مليارات و470 مليون دينار عراقي من خلال قانون (البترو دولار) الذي أقره مجلس النواب السابق والذي تحصل بموجبه المحافظات على دولار واحد مقابل كل برميل نفط مستخرج او مكرر فيها، حيث قام المصفى قام خلال عام 2010 بتكرير خمسة ملايين و483 الف برميل، وهذه الارقام تشير الى حصول المحافظة على ما يقارب ستة مليارات و470 مليون دينار عراقي من خلال قانون البترو دولار، كما من المهم الإشارة الى ان ارتفاع نسب الإنتاج في المصفى خلال عام 2010 ساهمت بشكل كبير في زيادة هذه الإيرادات اضافة الى مساهمات المصفى في منع حدوث أي أزمة للمشتقات النفطية في المحافظة.

وقال ان من المشاريع المستقبلية كذلك إنشاء وحدة تحسين البانزين بطاقة إنتاجية 6 آلاف برميل/ يوميا حيث تم التعاقد مع شركة سيسكو الامريكية لتنفيذ هذا المشروع والذي بتنفيذه سيتمكن المصفى من تجهيز المحافظة بمادة البانزين

بإنشاء هذه المجموعة من الخزانات فإن الطاقة الخزنوية للمصفى تقترب من طاقتها التصميمية البالغة 92 مليون لتر تقريبا وبواقع 22 خزناً مختلفة الأحجام ما بين (10 ملايين – 1 مليون) لتر، والطاقة الخزنوية لمصفى النجف ستكون بمقدار (35 مليون لتر موزعة على خمسة خزانات اثنان منها ذات سعة (10 ملايين) لتر وثلاثة ذات سعة (5 ملايين) لتر يتم استخدامها لخرن مختلف المنتجات النفطية المكررة في المصفى إضافة إلى النفط الخام.

المصفى والتي ستؤمن احتياجات المحافظة من مادة الإسفلت في حملات الإعمار التي تشهدها، كما ان المصفى سيشهد تنفيذ مجموعة من الخزانات بأحجام وسعات مختلفة وذلك لزيادة الطاقة الخزنوية له، كذلك فاعمل جار في الوقت الحاضر لإنشاء (18) خزناً وصلت نسب الانجاز في بعضها إلى المراحل الأخيرة، حيث تم تنفيذ خزائين بسعة (10 ملايين) لتر وخمسة خزانات سعة (3 ملايين) لتر تجاوزت نسب الانجاز في أربع منها الى (93 ٪) اثنان منها بسقف عائم واثنان بسقف متحرك إضافة إلى إنشاء خزائين بسعة (2 مليون) لتر والعمل جار كذلك في تنفيذ خزان سعة (5 ملايين) لتر وخزائين بسعة مليون لتر.

وأكد انه وبإنشاء هذه المجموعة من الخزانات فإن الطاقة الخزنوية للمصفى تقترب من طاقتها التصميمية البالغة 92 مليون لتر تقريبا وبواقع 22 خزناً مختلفة الأحجام ما بين (10 ملايين – 1 مليون) لتر، والطاقة الخزنوية لمصفى النجف ستكون بمقدار (35 مليون) لتر موزعة على خمسة خزانات اثنان منها ذات سعة (10 ملايين) لتر وثلاثة ذات سعة (5 ملايين) لتر يتم استخدامها لخرن مختلف المنتجات النفطية المكررة في المصفى إضافة إلى النفط الخام.

واوضح ان من المشاريع المهمة التي تم تنفيذها في المصفى هو تنصيب منظومة السيطرة

التوزيعية (D.S.C)، لوحدة التكرير الثانية والثالثة، حيث تعد هذه المنظومة من أكثر أنواع منظومات السيطرة تطوراً في العالم والتي تتماز بمواصفات متطورة وعالية منها مسيطرات مبرمجة وإمكانات سيطرة عالية الدقة، وبتشغيل هذه المنظومة سيتم التخلص من مساوئ منظومات السيطرة التقليدية إضافة إلى أنها تقوم بعمل حسابات تراكمية للمنتجات وبدقة عالية جداً، ومما يميز هذا المشروع انه تم بكوادر عراقية صرفة وبتكاليف مالية قليلة جداً مقارنة بما كانت تتقاضاه الشركات الأجنبية في تنصيب هكذا منظومات متطورة.

كما تم إنشاء وحدة التناضح العكسي (R.O)، والتي تعد



أول وحدة من هذا النوع يتم تصميمها وتنفيذها بكوادر وزارة النفط العراقية، وجاء افتتاح هذه الوحدة لإنهاء فترة طويلة من المعاناة في توفير المياه الخالية من الأملاح والشوائب اللازمة في عمل الوحدات التكريرية للمصفى.

واكد إن جميع المشتقات النفطية المنتجة في مصفى النجف يتم فحصها والسيطرة على مواصفاتها القياسية في مختبر المصفى، وأن عملية الفحص تتم في مرحلتين الأولى من خلال أخذ نماذج من النفط الخام والمنتجات النفطية من الوحدات التكريرية مباشرة لإجراء الفحوصات اللازمة لمعرفة مدى مطابقتها المواصفات القياسية وكذلك يتم إجراء فحص يومي للمنتجات النفطية المخزونة في خزانات المصفى والتي تتسلم منها شركة توزيع المنتجات النفطية المنتج لمعرفة إن كانت المشتقات المخزونة مطابقة للمواصفات القياسية.

وقال الغراوي انه ومن خلال هذه الإجراءات المتخذة من الصعب جدا خروج منتج من المصفى غير مطابق للمواصفات سواء كان نفطاً ابيض او غيره، لاسيما اذا عرفنا ان شركة توزيع المنتجات النفطية هي أيضا لا تقوم بتسلم أي منتج من شركة مصافي الوسط/ مصفى النجف إلا بعد إجراء الفحوصات الخاصة بهم لمعرفة مدى مطابقة المنتج المتسلم المواصفات القياسية المعتمدة.

وكذلك لايعد مصفى النجف مصفى بالمفهوم التقليدي فحسب بل تحول الى أشبه بالمعهد التدريبي للكوادر العراقية الشابة سواء الهندسية والفنية في منطقة الفرات الأوسط، خاصة ان هذه المنطقة كانت تفتقر لمثل هكذا مشاريع خاصة بالصناعة النفطية، واليوم يمتلك العشرات من المهندسين الشباب من أصحاب الكفاءات والخبرات الجيدة في هذا المجال والذين يمكن الاستفادة منهم كثيراً في إقامة المشاريع

تميزت المرحلة قبل 2003 بهيمنة إجراءات السياسة المالية على قرارات البنك المركزي العراقي حيث اعتمدت هذه السياسة على الإقتراض المباشر من البنك المركزي وتمويل العجز في الموازنة العامة بطبع النقود. وأدت هذه السياسة إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم سببته الزيادة المستمرة في معدلات نمو عرض النقد من النقود عالية القوة مقارنة مع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وتفاقم هذا الاتجاه بعد فرض الحصار الاقتصادي حيث شهدت هذه الفترة حالة من الانفلات أو عدم الانضباط المالي والنقدي فوصلت معدلات التضخم إلى المستوى الجامح الذي لا يمكن السيطرة عليه باستخدام الأدوات التقليدية للسياسة النقدية والسياسة المالية. ومما زاد الأمور تفاقمًا القيام بفرض أسعار فائدة إدارية وبمعدلات ثابتة على الإقراض والإيداع

استقلالية البنك المركزي وإصلاح القطاع المصرفي

سمير النصيري*

أما بعد ٢٠٠٣ فقد شهدت هذه الفترة صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي المرقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ الذي كرس استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، وكان من أبرز ملامح تلك الاستقلالية قرار البنك المتعلق بالتوقف عن طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة. لذا لجأت الحكومة إلى استخدام الأسلوب البديل وهو

بعيدا عن التغييرات في معدلات التضخم في الاقتصاد، ومن الطبيعي في هذه الأحوال أن تكون أسعار الفائدة الحقيقية سالبة، وأدت تلك السياسات إلى نشوء ظاهرة هروب الودائع من المصارف وتوظيفها في مجالات غير إنتاجية الأمر الذي عمق من حالة الركود الاقتصادي.

التمويل بالدين، والأداة الائتمانية المستخدمة في ذلك هي إصدار السندات المركزي لسد العجز. هناك محاولات عديدة من الحكومة تبذل للاقتراض من احتياطي البنك المركزي العراقي مما يعد مخالفة قانونية، حيث أن المادة ٢٦ من قانون البنك المرقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ تعرض على حظر إقراض الحكومة على أن تؤمّل من الإصدار النقدي للبنك المركزي،



إذ تتوفر للحكومة موارد فائضة لدى مصرف الرافدين والرشد و إن هذه الموارد تعود إلى مؤسسات القطاع العام من شركات صناعية وزراعية وخدمية مما يجعل هذا الموضوع يقلق موقف تطبيق السياسة النقدية وبالتالي التأثير على السوق النقدية وتخوف الجهاز المصرفي الخاص.

ومن خلال متابعتنا المراحل التي مرت بها تطبيقات السياسة النقدية في العراق بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والتي اشارت في بعض مواده إلى الاستقلالية الواضحة له في ادارة السياسة النقدية وبشكل خاص ادارة الاحتياطي الاجنبي واتضح ان البنك المركزي العراقي قد نجح بشكل جيد في تحقيق الاهداف المركزية للسياسة النقدية في استقرار النظام النقدي ومواجهة الانشطة والموجات التضخمية بعد التحسن الكبير في سعر صرف الدينار العراقي وبنسبة مرتفعة

زادت على ٤٠٪ في قيمته منذ عام ٢٠٠٤ إضافة إلى بناء احتياطيات بالعملة الأجنبية مما أدى إلى بناء مراكز متينة في الحفاظ على بناء الاستقرار الاقتصادي الخارجي وفتح مجال واسع للاستثمار، كما ان الدور الإيجابي الذي لعبه سعر الفائدة في خفض معدلات التضخم السنوي الإساس من ٣٥٪ في عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ١٠٪ كذلك تحديد ظاهرة الدوارة والمضاربة كما ان البنك المركزي العراقي نجح بشكل كبير في المحافظة على استقلاليته والوقوف امام محاولات الجهات الحكومية بالاقتراض منه مما لو حصل فسوف يؤدي إلى نتائج سلبية على التوازن الاقتصادي الخارجي ويفقد العراق قوة الدفاع عن الاستقرار الاقتصادي بشكل عام يضاف إليها اضعاف قدرة السياسة النقدية في حماية العملة الوطنية والدخول مجدداً في إخفاقات التضخم الناجم عن تدهور أسعار الصرف يصعب مواجهتها باحتياطيات ضعيفة، لذلك فإن ما اطلق عليه من انتقادات للبنك المركزي في استخدام السياسة المتشددة تخللتها حالات متقدمة من السيطرة على السياسة النقدية، ولكن من ناحية اخرى كانت عليها مأخذ عديدة عاناها القطاع المصرفي الخاص مما حدد حركته ومرونته في كثير من التطبيقات الأمر الذي انعكس على مجمل العمل المصرفي الذي جعل الخبراء الاقتصاديين المعنيين بالعمل المصرفي بالبحث عن سبل جديدة لاصلاح القطاع المصرفي العراقي وبشكل خاص القطاع الخاص الذي يعتمد أسسا جديدة وتعديلات على السياسة النقدية المعتمدة حاليا لذلك ومن خلال مصادرتنا وتحليلنا واقع السياسة النقدية في العراق نود إن نبين ان القطاع المصرفي العراقي الخاص حديث التأسيس وإن أغلب هذه المصارف ما زالت رؤوس أموالها محدودة ونظمها المصرفية والإدارية في أغلب المصارف لا تواكب الصيرفة الحديثة ونظم المعلومات وتحليلها، يضاف الى ذلك ما زالت

الادباعات في هذه المصارف قليلة جدا



واضحاً. ٦- إعادة النظر بمخصص الديون المشكوك بتحصيلها وفقاً لللائحة الإرشادية وإعطاء مرونة ومدد زمنية إضافية للمصارف لكي تتمكن من تصفية هذه الديون والتي أغلبها تعود لفترات سابقة وإن أغلب المدينين هاجروا خارج العراق لأسباب أمنية خارجة عن إرادتهم وان هذه النسب تعرقل زيادة رؤوس أموال المصارف بسبب خفض في أرباحها المتحققة فعلا نتيجة استطاع هذه النسب من صافي الربح وبالتالي تؤثر على نشاطات المصارف الاستثمارية الجديدة. ٧- قيام البنك المركزي العراقي بإعادة النظر بدراسة امكانية تخفيض الغطاء القانوني المستقطع من حجم الودائع لدى المصارف وتجديدها لدى البنك المركزي العراقي بدون استثمار. إن هذه المبالغ المجمدة يمكن أن تستثمر ويمكن الاستفادة منها لدعم المصارف الخاصة ويمكنها توسيع نشاطاتها الاستثمارية والبحث عن منتجات مصرفية جديدة. ٨- إعادة النظر في التشريعات القانونية والتعليمات المركزية النافذة حالياً على أسس تتيح وتساعد على الاستثمار ومنها على الخصوص قانون المصارف حسب المواد (٢٨) و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و (٣٢) وقانون هيئة الاوراق المالية وتشريع قانون جديد للاستثمار المالي. ٩- دراسة تطوير ودعم وتحفيز سوق العراق لألأوراق المالية وإيجاد الوسائل والأنوات التي تدفع بانتاج رفع أسعار مؤشر السوق والشركات بما يتلاءم وموجوداتها ومعايير إنتاجها وإرباحها بما لا يقل حتماً عن قيمة الأسهم الحقيقية ومنع المضاربات التي تضر بالأصول العراقية بما لا يتناسب وقيمتها الحقيقية والفعلية. ١٠- إنشاء دائرة خاصة ضمن الهيكل الإداري للبنك المركزي العراقي لتطوير القطاع المصرفي الخاص بجميع المجالات الفنية ورسم مناهج التطوير على مستوى النظم الالكترونية الموحدة وإعداد البرامج والسياسات الخاصة

بالتطوير.

١١- إنشاء " صندوق " أو " محفظة خاصة" لشهادات الإيداع تصدرها المصارف الراغبة لمعالجة تدهور اسعار الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية

وأضافة أداة مصرفية جديدة للاستثمار الصالي لتحفيز المناخ الاستثماري في السوق وكذلك زيادة حجم ودائع المصارف مما يؤدي الى زيادة نشاطاتها الاستثمارية بجميع القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق مردود إيجابي للمستثمرين.

١٢- ضرورة إعداد نظام جديد يكفل الرقابة على الشركات والمؤسسات المالية" خارج المصارف" التي تتعامل بالتحويلات الخارجية لحماية مصالح المواطنين ومكافحة عمليات غسيل الاموال.

١٣- ضرورة إعداد نظام جديد يكفل الرقابة على الشركات والمؤسسات المالية" خارج المصارف" التي تتعامل بالتحويلات الخارجية لحماية مصالح المواطنين ومكافحة عمليات غسيل الاموال.

ما زالت المصارف الخاصة لها دور كبير في دعم المقاولين وشركات المقاولات في تنظيم خطابات الضمان لادخول المناقصات والتنفيذ والسلع وخطابات الضمان لتجهيز السلع والموارد وكذلك تغطية السلف التشغيلية وأعمال تكميلية اخرى تساعد دوران رساميلها وهناك ادوات مصرفية اخرى ستسهم بالتأكيد في مشاركة هذه المصارف بالتنمية والنمو. وهذا واضح في كثير من المشاريع وخاصة الصغيرة والمتوسطة وبعض مشاريع التنمية ومشاريع الخدمات غير الاستراتيجية. وحيث إن معظم مصارفنا تجارية

حيث ما زالت المصارف الخاصة لها دور كبير في دعم المقاولين وشركات المقاولات في تنظيم خطابات الضمان لادخول المناقصات والتنفيذ والسلع وخطابات الضمان لتجهيز السلع والموارد وكذلك تغطية السلف التشغيلية وأعمال تكميلية اخرى تساعد دوران رساميلها وهناك ادوات مصرفية اخرى ستسهم بالتأكيد في مشاركة هذه المصارف بالتنمية والنمو. وهذا واضح في كثير من المشاريع وخاصة الصغيرة والمتوسطة وبعض مشاريع التنمية ومشاريع الخدمات غير الاستراتيجية. وحيث إن معظم مصارفنا تجارية

حيث ما زالت المصارف الخاصة لها دور كبير في دعم المقاولين وشركات المقاولات في تنظيم خطابات الضمان لادخول المناقصات والتنفيذ والسلع وخطابات الضمان لتجهيز السلع والموارد وكذلك تغطية السلف التشغيلية وأعمال تكميلية اخرى تساعد دوران رساميلها وهناك ادوات مصرفية اخرى ستسهم بالتأكيد في مشاركة هذه المصارف بالتنمية والنمو. وهذا واضح في كثير من المشاريع وخاصة الصغيرة والمتوسطة وبعض مشاريع التنمية ومشاريع الخدمات غير الاستراتيجية. وحيث إن معظم مصارفنا تجارية

حيث ما زالت المصارف الخاصة لها دور كبير في دعم المقاولين وشركات المقاولات في تنظيم خطابات الضمان لادخول المناقصات والتنفيذ والسلع وخطابات الضمان لتجهيز السلع والموارد وكذلك تغطية السلف التشغيلية وأعمال تكميلية اخرى تساعد دوران رساميلها وهناك ادوات مصرفية اخرى ستسهم بالتأكيد في مشاركة هذه المصارف بالتنمية والنمو. وهذا واضح في كثير من المشاريع وخاصة الصغيرة والمتوسطة وبعض مشاريع التنمية ومشاريع الخدمات غير الاستراتيجية. وحيث إن معظم مصارفنا تجارية

حيث ما زالت المصارف الخاصة لها دور كبير في دعم المقاولين وشركات المقاولات في تنظيم خطابات الضمان لادخول المناقصات والتنفيذ والسلع وخطابات الضمان لتجهيز السلع والموارد وكذلك تغطية السلف التشغيلية وأعمال تكميلية اخرى تساعد دوران رساميلها وهناك ادوات مصرفية اخرى ستسهم بالتأكيد في مشاركة هذه المصارف بالتنمية والنمو. وهذا واضح في كثير من المشاريع وخاصة الصغيرة والمتوسطة وبعض مشاريع التنمية ومشاريع الخدمات غير الاستراتيجية. وحيث إن معظم مصارفنا تجارية

حيث ما زالت المصارف الخاصة لها دور كبير في دعم المقاولين وشركات المقاولات في تنظيم خطابات الضمان لادخول المناقصات والتنفيذ والسلع وخطابات الضمان لتجهيز السلع والموارد وكذلك تغطية السلف التشغيلية وأعمال تكميلية اخرى تساعد دوران رساميلها وهناك ادوات مصرفية اخرى ستسهم بالتأكيد في مشاركة هذه المصارف بالتنمية والنمو. وهذا واضح في كثير من المشاريع وخاصة الصغيرة والمتوسطة وبعض مشاريع التنمية ومشاريع الخدمات غير الاستراتيجية. وحيث إن معظم مصارفنا تجارية

حيث ما زالت المصارف الخاصة لها دور كبير في دعم المقاولين وشركات المقاولات في تنظيم خطابات الضمان لادخول المناقصات والتنفيذ والسلع وخطابات الضمان لتجهيز السلع والموارد وكذلك تغطية السلف التشغيلية وأعمال تكميلية اخرى تساعد دوران رساميلها وهناك ادوات مصرفية اخرى ستسهم بالتأكيد في مشاركة هذه المصارف بالتنمية والنمو. وهذا واضح في كثير من المشاريع وخاصة الصغيرة والمتوسطة وبعض مشاريع التنمية ومشاريع الخدمات غير الاستراتيجية. وحيث إن معظم مصارفنا تجارية

حيث ما زالت المصارف الخاصة لها دور كبير في دعم المقاولين وشركات المقاولات في تنظيم خطابات الضمان لادخول المناقصات والتنفيذ والسلع وخطابات الضمان لتجهيز السلع والموارد وكذلك تغطية السلف التشغيلية وأعمال تكميلية اخرى تساعد دوران رساميلها وهناك ادوات مصرفية اخرى ستسهم بالتأكيد في مشاركة هذه المصارف بالتنمية والنمو. وهذا واضح في كثير من المشاريع وخاصة الصغيرة والمتوسطة وبعض مشاريع التنمية ومشاريع الخدمات غير الاستراتيجية. وحيث إن معظم مصارفنا تجارية

حيث ما زالت المصارف الخاصة لها دور كبير في دعم المقاولين وشركات المقاولات في تنظيم خطابات الضمان لادخول المناقصات والتنفيذ والسلع وخطابات الضمان لتجهيز السلع والموارد وكذلك تغطية السلف التشغيلية وأعمال تكميلية اخرى تساعد دوران رساميلها وهناك ادوات مصرفية اخرى ستسهم بالتأكيد في مشاركة هذه المصارف بالتنمية والنمو. وهذا واضح في كثير من المشاريع وخاصة الصغيرة والمتوسطة وبعض مشاريع التنمية ومشاريع الخدمات غير الاستراتيجية. وحيث إن معظم مصارفنا تجارية

١٣- تقترح أن ينظم البنك المركزي العراقي توقيتات سياساته بتخفيض الفوائد بما يكفل التقليل من التحوطات التي تنفذها المصارف بحيث أصبحت بعض هذه المصارف تنتهج سياسات ائتمانية قصيرة وبعضها اصبح لايقبل الودائع الثابتة طويلة الامد وانتهجت المصارف سياسات متحفظة جدا للتقليل من مخاطر تذبذب الفائدة.

١٤- قيام البنك المركزي العراقي بإعطاء مرونة في تنفيذ التعليمات والتوجيهات المعلنة لزيادة رؤوس اموال المصارف الى ٢٥٠ مليار دينار على ان تتم خلال خمس سنوات من تاريخ صدور التوجيهات ويكون آخر موعد في ٣٠/٦/٢٠١٥ مع تزامن ذلك بتحقيق المقترحات اعلاه دعما للجهاز المصرفي الخاص.

١٥- قيام مجلس ادارة البنك المركزي العراقي باعادة النظر بالتعليمات الخاصة بمزاد العملة الاجنبية، ومنها ما يخص ايقاف قيام المصارف الخاصة بشراء الدولار النقدي لاغراض صيرفة المصرف لإعطاء المرونة الكافية للمصارف الخاصة لغرض مساهمتها في اداء العمليات المصرفية بشكل كامل.

١٦- متابعة المستجندات الحاصلة في موضوع معيار بازل (٣ و٢) لغرض التهيؤ لتطبيقه عند توفر الظروف المناسبة ووفقا للتوصيات المحددة اعتبارا من ١/١/٢٠١١.

١٧- العمل على متابعة تطبيق مبادئ بازل الرئيسية لإدارة المخاطر التشغيلية وهي: أ: قيام مجالس الادارة في المصارف باقرار ستراتيجية للمخاطر التشغيلية وتنفيذها من الادارة التنفيذية للمصرف لتضمن تحديد المخاطر التشغيلية المتعلقة بكل انواع المنتجات، النشاطات، والعمليات والانظمة التي يعتمدها المصرف.

ب: توفير قاعدة للمعلومات المتدفقة في المصرف والتي تلعب دورا مهما ورئيسيا في الحفاظ على اطار عمل فعال لإدارة المخاطر التشغيلية.

ج: متابعة مدى امتلاك المصارف نظاما فعلا لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر التشغيلية كجزء من ادارة المخاطر.

د: قيام المفتشين باعداد تقييم منتظم ومستقل لستراتيجيات وسياسات واجراءات المصرف المتعلقة بالمخاطر التشغيلية.

هـ: قيام المصارف بالكشف عن المخاطر التي يتعرض لها المشاركون في السوق المالية والمصرفية بتقييم تعرضهم للمخاطر التشغيلية وتوعية ادارتهم للمخاطر التشغيلية.

١٨- إعادة النظر بالادوات والاساليب التي يستخدمها البنك المركزي حاليا للرقابة على المصارف تبعا لحجم الجهاز المصرفي ونوعية المصارف القائمة ودرجة تطورها إضافة الى تطور الوعي المصرفي فضلا عن العادات المصرفية والبنبان الاقتصادي القائم. ولغرض تحقيق هدفين رئيسيين هما سلامة الاقتصاد الوطني، وحماية اموال المودعين.

باحث وخبير اقتصادي

البنك المركزي العراقي: هل سيستقل؟

أثار القرار الأخير للمحكمة الاتحادية جدلاً واسعاً تباينت الآراء والتحليلات فيه، فيما انقسم الخبراء بين معترضين وآخرين متفقين في وقت اعترض البنك المركزي العراقي بشدة على هذا القرار.

(المدى الاقتصادي) بحثت هذا الموضوع عبر الاستطلاع الآتي:

تحقيق/ ليث محمد رضا

البنك المركزي استقلالية أم تبعية؟!

الخبير الاقتصادي د. ماجد الصوري قال: ان ربط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء غير منطقي لانه لا ينسجم مع روح الدستور الذي يؤكد استقلالية هذه الهيئات حتى لا تخضع لسيطرة السياسيين فهذه الهيئات يجب ان تكون مستقلة.

واضاف الصوري: البنك المركزي فيما يتعلق بالسياسة النقدية والمراقبة والإشراف على المصارف وهو موضوع فني صرف يجب ان تتولى مسؤوليته جهة فنية.

وتابع الصوري: وان موضوع الرقابة على اعمال البنك المركزي يجب ان يخضع للبرلمان ولا يجوز للبرلمان والحكومة أن تراقبا في أن واحد هذه الهيئات، فالتدخل في شؤون البنك المركزي يعيد التجربة السابقة عندما كان البنك المركزي يتبع وزارة المالية والقرارات السياسية التي اتت الى انهييار العملة، لذلك لايد من إبعاد التوجهات السياسية عن القضايا الفنية المتعلقة بالبنك المركزي والهيئات المستقلة.

وقال الصوري: البنك المركزي نجح في سياسته النقدية من حيث استقرار العملة المحلية ومكافحة التضخم

رغم الصعوبات التي يواجهها من ميل الحكومة نحو الاستهلاك.

رؤية قانونية

الخبير القانوني وثاب سعدي قال: من المؤكد ان البنك المركزي يلعب دوراً ضمن السياسة العامة للدولة وهو جزء من تنفيذ السياسة الاقتصادية بجانبها النقدي، والعراق كانت فيه حالة خاصة فقبل التغيير كان البنك المركزي جزءاً لا يتجزأ من السلطة التنفيذية وقراراته لا علاقة لها بدوره المستقل.

واضاف سعدي: انه وبعد سقوط النظام السابق فرض من خلال عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي سياسة ليبرالية كبيرة جداً في هذا المجال واعطي البنك المركزي

البنك المركزي: هل سيستقل؟

البنك المركزي: هل سيستقل؟



الموجودة في الدستور والمسألة الاساسية التي كان يجب ان تبحث هي الدور الذي يجب ان يعطى للبنك المركزي من ناحية تطوير الاقتصاد العراقي ودعم الاستثمار، فالغائض يبقى في البنك ولم يعط مرة اخرى للحكومة.

وذكر سعدي: توجد اتفاقيات تلزم العراق باستقلالية البنك المركزي وكونه غير مستقل يمكن يضعف الموقف تجاه البنك الدولي ولكن الحديث عن استيلاء الدائنين على اموال العراق هذا امر غير دقيق تماماً فهناك اجراءات قانونية واتفاقيات دولية يمكن ان تحمي

اموال العراق.

وقال سعدي: تفسير المحكمة الاتحادية لا يمكن ان يبرر إلا في حالة واحدة وهي الاشكاليات

البنك المركزي: هل سيستقل؟

لا يكون البنك المركزي كأيام النظام

الشمولي السابق.

البنك سلطة رابعة

خبير الاقتصاد السياسي عبد علي المعموري قال: الكثير من بلدان العالم تطلق على ادارة البنك المركزي سلطة وهكذا تصبح كباقي السلطات ذا استقلالية في اتخاذقراراتها واعتماد القياسات المناسبة لإدارة النقد في اتخاذ قراراتها واعتماد القياسات المناسبة لإدارة النقد والاحتياطيات النقدية، وهذه الاستقلالية هي جزء مكمل من النظام الديمقراطي المنشود وعدم التدخل مابين السلطات والبنك المركزي عندما يكون مستقلاً لا يعني ذلك انه بعيد عن السلطة التشريعية او التنفيذية فهو يقدم تقاريره الدورية سنوياً لإطلاع ممثلي الشعب والحكومة التنفيذية.

وأضاف المعموري: في أعنى النظم الدكتاتورية من حيث الشمولية الاقتصادية تبقى سلطة البنك المركزي تتمتع بشيء من الاستقلالية وعلى خلفية الحالة العراقية مابين ٢٠٠٣-٢٠١١ فإن افضل ما نجح بامتياز هو البنك المركزي العراقي والسياسة النقدية، واعتقد ان ربط البنك المركزي بالحكومة التنفيذية خطأ كبير سندفع ثمنه في عشوائية الاتجاهات الاقتصادية وسنرجع مرة اخرى لنجعله مثقلاً ولكن بعد خسائر اقتصادية واجتماعية وهذا يتعارض مع التوجهات الاساسية للنظام الاقتصادي المراد بناؤه.

وتابع المعموري:على سبيل المثال فإن البنك الفيدرالي الامريكي يؤثر ومن خلال تصريحاته على كل السوق العالمية من خلال سعر الفائدة وعليه فهذا البنك سلطة على العالم ولكنها لا تمتلك سلطة العنف بل تؤثر في الجانب الاقتصادي عند إنخال البنك المركزي تحت عباءة الحكومة فإن هذا يضر بحياديته واستقلاليته وقراراته للاوضاع الاقتصادية وسيصبح موضع تجاذب.

أهمية الاستقرار

الخبرة الاقتصادية الدكتورة اكرام عبد العزیز قالت: ان البنك المركزي له دور كبير في استقرار سعر

قانوني او تعديل دستوري. وتابع سعدي: يجب ان لا ننسى مسألة اساسية وهي ان البنك المركزي يجب ان يبقى مستقلاً في سياسته ضمن اتفاق مع مجلس النواب والحكومة العراقية على المشروع الاستثماري، فهذه لا

وجود لها في العراق اذ لا مجلس النواب لديه مشروع استثماري ولا الحكومة حتى البنك واذا تم التوصل الى مشروع في العراق يلعب فيه البنك المركزي دوراً ثقیلاً ولعبها يمكن ان نتعلم هذه العلاقة، فاستقلالية البنك المركزي في التنفيذ مسألة ضرورية واساسية ويجب ان

البنك المركزي: هل سيستقل؟

في العمل الاقتصادي مما يؤثر سلبا على مخرجات الميزان التجاري والاقتصادي باتجاه تعويق عملية الانتاج، وهو ما تسعى الدولة جاهدة لتنوع المستوى التصديري واعطاء وزن لمدخلات ميزان المدفوعات من نقد اجنبي وفرض استثمارية للبلد، ومثل هكذا اختلال سيؤثر على إنتاجية النفقة العامة.

رأي المركزي

مستشار البنك المركزي الدكتور مظهر محمد صالح قال: البنك المركزي بأدواته مستقل عن الحكومة في بلوغ اهدافه بموجب قانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ويرتبط بهيئة تشريعية كما ورد في القانون ويساءل امام الهيئة التشريعية على النحو الذي اكدته المادة ١٠٣ ثانياً من الدستور.

ولكن هناك مادة في قانون البنك المركزي تحدد العلاقة التنسيقية مع الحكومة بما فيها كون البنك المركزي المستشار المالي للحكومة ويجوز له حضور اي اجتماعات مع الحكومة بناء على طلبها للتشاور والتنسيق لرسم السياسات العامة وتنفيذها.

وأضاف صالح: بالوقت نفسه فإن البنك المركزي بحضور اللجنة الاقتصادية العليا التي يرأسها نائب رئيس الوزراء وعلى هذا الأساس فإن قانون البنك المركزي واضح في استقلاليته ومرتبط في مجلس النواب، كما ورد في قانونه وينسق سياسته مع السياسات الأخرى للحكومة، وعلى هذا الأساس فالبنك ركن اساس من اركان الدولة العراقية، الدولة الديمقراطية المدنية



اقتصادية هي النقدية.

وأضاف أهم سياستين للبنك المركزي هما كبح التضخم ومكافحة آلية التوزيع او السيطرة على السيولة. سيكون البنك المركزي منفذاً للسياسات الحكومية وبالتالي فإن سياسة البنك المركزي هي ضخ العملة الصعبة في الاسواق لكي يحافظ على قوة الدينار العراقي خلال الفترة الماضية.

وتابع أن تعاون البنك الدولي مع العراق لغاية الآن ليس على اساس البيئة التشريعية الاقتصادية او السياسات الحكومية التي لم تحقق ١٠٪ من المطلوب، لكن ينظر الى سياسة البنك المركزي ويراها حكيمة ومتوازنة مما يتعكس ايجابياً في تعامله مع العراق.

ليس بالتدخل

مصدر حكومي مطلع طلب عدم ذكر اسمه قال:ان الإشراف الحكومي في ادارة عمليات الهيئات المستقلة بطريقة تضعف من قدراتها على المبادرة، فالمقصود بالإشراف الحكومي لم يتضح بعد لحد الآن.

وأضاف: أرى ان الإشراف على البنك المركزي هو ضروري بصفة عامة لكن يصعب طرح هكذا رأي في ظل الفوضى التي تشهدها الأوساط الاقتصادية بسبب الدس والتشويه على حد قوله.

وتابع ي: ان اموال العراق في الخارج لا تتأثر مطلقاً بالارتباط الاداري للبنك المركزي سواء كان مع مجلس الوزراء او البرلمان اوحتى

بصيغة سلطة مستقلة.



ملاحظات حول الموازنة العامة ومناقشتها

نوقشت موازنة عام 2011 في مجلس النواب والعديد من المحافل الرسمية والمهنية، وقبل ابداء الملاحظات نعبد عرض إجماليات الموازنة بتوليونات الدنانير. مجموع النفقات 93 من تلك الوحدات والإيرادات 79 والعجز المخطط 14. خصصت الموازنة 29 للاستثمار، 1 لمشاريع ادرجت لأول مرة. استحوذ الإنفاق التشغيلي على 64، ويتضمن مبلغ التعويضات للكويت، وكان يمكن استبعادها من جاني الإيرادات والنفقات طالما تخصص تلقائياً من حساب تسلم الموارد النفطية. وكذلك تشمل النفقات التشغيلية مبالغ لانتاج وتصدير النفط ولهذا فإنها لتتجاوز 58 عند استبعاد ما ليس منها. ويكون مجموع الإنفاق تبعاً لذلك حوالي 87.

“

د. أحمد إبريحي علي نائب محافظ البنك المركزي أخذت الرواتب من الإنفاق التشغيلي ٣٤، منها ٦ للمتقاعدين، وتشكل فقرة الرواتب ٢٧٪ من مجموع الإنفاق، و٢٩٪ من مجموعه المعدل. يتضمن الإنفاق التشغيلي، عدا الرواتب، مبالغ الإعانات النقدية للفقراء ومخصصات البطاقة التموينية، وتحويلات لسد خسائر المنشآت العامة. وايضا مشتريات واستيرادات دوائر الدولة، من السلع والخدمات، لأغراض التشغيل. تحتاج معالجة النفقات التشغيلية أفاقاً أوسع، لربط الكلفة بالإداء، وإعادة بناء الإدارة الحكومية على اساس الوظيفة Function، وتغيير الطرق المتبعة في تجهيز الدوائر

بالسلع، وعقود الخدمات، والعدالة الاجتماعية في الانتفاع من المورد النفطي، وتعذر خدمة هذه الاهداف في اجواء تسييس الحقائق وشخصنة المقترحات. واثيرت ملاحظات حول قلة التخصيصات للزراعة والصناعة، ويرتبط هذا الموقف بمبدأ يقوم عليه النظام الاقتصادي الحالي وهو انسحاب الدولة من الإنتاج، وتجميد ملف المنشآت الاقتصادية العامة، والتوجه قبل ذلك الى تحويل قطاع الطاقة بأكمله للاستثمار الاجنبي. ما يفيد توجه الدولة الى حصر مهامها الاقتصادية في البناء التحتي والخدمات العامة وحفظ الامن والنظام العام. ومن الضروري التركيز على شبكات الري والبزل في الزراعة وتخصيص الاموال اللازمة لحسم الانتفاع من المشروع بعد تسلمه.

ولها تكون مدة المشروع طويلة بين ثلاث الى اربع سنوات. وقد تزيد الكلفة الكلية للمشاريع المدرجة على ٩٠ ترليون دينار عند ملاحظة ان التخصيصات السنوية لتتجاوز ثلث حجم الاثر الاقتصادي والاجتماعي لانجاز تلك المشاريع والمردود الاكيد عند تسريع إنجازها. تعد المدفوعات للمشاريع نفقات مجمدة لحين بدء الانتفاع من المشروع بعد تسلمه.

تكررت الإشارة الى اختلاف سعر النفط المعتمد في الموازنة عن السعر الفعلي والتساؤل عن مبالغ الفرق. ان سعر النفط المتوقع، والذي تقدر إيرادات النفط على اساسه، هو بالتعريف لوجود له في الواقع. ولابد من الانتباه الى ان إيرادات الحكومة جميعها تدخل في حساباتها المصرفية وفي نهاية السنة ليس لديها سوى صافي ارصدة تلك الحسابات. يؤثر الفساد الإداري والمالي حتماً على اداء المالية العامة ويقلل من فرص انتفاع العراق من تلك الموارد ويؤخر النهضة الاقتصادية.

الاختناق، والإجراءات المطلوبة للتدخل. ولم تدرس، فعلاً، علاقة الموازنة بالنمو الاقتصادي والتشغيل خاصة في الصناعة التحويلية وأنشطة البناء والتشييد والنقل وكل الاقتصاد، وذلك في مرحلة تحضير الموازنة. وايضاً لم تكن الموازنة واضحة في تفصيل الانفاق بين العملة الاجنبية والعراقية، وكيف تحصل على الأخيرة. وبهذا تميظ اللثام عن العلاقة بين العمليات المالية والتقديرية وكيف تزداد احتياطات البنك المركزي في سياق تلك المبادلة وتقييم النتائج من زاوية الاقتصاد الكلي. عند مناقشة العجز المخطط جرى التواطؤ على حجب الحقيقة الاساسية في الاقتصاد العراقي، لكونه نظلياً بامتياز، وهو انه لم يتعرض الى عجز بالعملة الاجنبية بل بالعكس ان الفائض اكيد والذي يستمر للسنة القادمة. ان العجز قد يحصل بالدينار العراقي. والافتراض بالدينار، من البنك المركزي، ينبغي ان يخضع للتحليل المبين أنفاً حول حجم الانفاق الحكومي الذي يستطيع الاقتصاد العراقي تحمله بكفاءة ويسترشد بالممارسة على النطاق الدولي ويحترم وحدة النظام الاقتصادي. والجدل حول هذه المسألة قد جانب الصواب، إذ لم يستند الى الحساب الصحيح والعلاقات الكمية في الاقتصاد، ما ادى الى التضليل والابتعاد عن الموضوعية في التعامل مع مفهوم العجز. أما بشأن ودائع الحكومة في المصارف

ما هي خططنا لمعالجة الفقر؟



حسين علي الحمداي

وسليمة وقادرة على أن تضعنا بالصورة دون الاعتماد على التقديرات التي عادة ما تكون غير دقيقة وحسب الجهة التي تضع هذه التقديرات ورغبتها وسياستها ودوافعها. وستعتمد ستراتيجية مكافحة الفقر في المدى القصير (٢٠١٤/٢٠١١) على ميزانية الدولة وموازنتها السنوية ولكننا لم نجد ما يجعلنا نتفاعل بأنه سيتم تخفيض النسبة ولو ١٪ في موازنة عام ٢٠١١ التي لم تفر حتى الآن مما يزيد من حالات الفقر كما يعرف الجميع، وربما كما قلنا بأننا اتبعنا آليات مشوهة في معالجة هذه الظاهرة عبر إعطاء دفعات متباعدة من الرواتب القليلة جدا للعوائل المشمولة بها دون أن نذكر بأن نستثمر طاقات هؤلاء في إنشاء مشاريع تنموية صغيرة يديرونها كلاً حسب اختصاصها بما في ذلك مشاريع تجارية أو صناعية أو زراعية وتوفير فرص عمل لهم من خلالها بغية زيادة مواردهم أولاً وخروجهم من حالة الفقر ومن ثم معالجة الحالات الأخرى في المجتمع وصولاً إلى مجتمع صحي ومتكامل ومتكافئ في نفس الوقت.

وربما لا يدرك أحد من القائمين على ملف معالجة الفقر بأن عوامل أخرى غير الفساد تساهم في بقاء الفقر وفي مقدمتها ضعف التعليم والوسائل المساندة له والتي تجعل الكثير من العوائل لا تعير للتعليم أهمية لأنه يصبح أحياناً مكلفاً مادياً وخارج نطاق تحملها خاصة وإن مجانية التعليم في العراق لم تعد مجانية بحكم التطورات السلبية الكثيرة التي صاحبت التعليم في البلد وفي مقدمتها إهمال وزارة التربية للمدارس بحيث باتت الكثير من (المجانيات) تشتري من الأسواق بما فيها الكتب والقرطاسية. لهذا نجد بأن على المختصين والمسؤولين أن يضعوا في حساباتهم الدقيقة بأن معالجة الفقر وتخفيض نسبه تتطلب أن يكون لدينا نظام تعليمي جيد، وخدمات صحية وغذائية مدعومة من الدولة، يضاف إلى هذا كله قاعدة بيانات دقيقة تجعلنا في منأى عن أية تجاوزات من شأنها أن تعرقل هذا المشروع وهذه الستراتيجية المهمة جدا والتي ستقضي إن وجدت الأيدي الأمينة على التنبؤات الموجودة الآن كافة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للمجتمع العراقي بما يقلل من الفجوة الكبيرة جدا بين أغنياء البلد وفقرائه، مع الأخذ بنظر الاعتبار بأن هناك حالات فقر ستولد وتتنامى سنويا في البلد.

قال الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط، إن العام الحالي سيشهد تفعيل ستراتيجية التخفيف من الفقر والتي تهدف إلى تخفيف نسبة الفقر إلى ١٦٪ في ٢٠١٤. فما هو الفقر وكيف نشخص هذا؟ عرّف البنك الدولي الدول منخفضة الدخل أي الفقيرة بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن ٦٠٠ دولار، وعددها ٤٥ دولة معظمها في أفريقيا، منها ١٥ دولة فيها متوسط دخل الفرد عن ٣٠٠ دولار سنويا. برنامج الإنماء للأمم المتحدة يضيف معايير أخرى تعبر مباشرة عن مستوى رفاهية الإنسان ونوعية الحياة هذا الدليل وسع دائرة الفقر بمفهوم نوعية الحياة لضم داخلها ٧٠ دولة من دول العالم، أي هناك حوالي ٥٥٪ من الفقراء يعيشون في مجتمعات غير منخفضة الدخل، أي هناك فقراء في بلاد الأغنياء، ولكن علينا أن نعرف ما هي أسباب الفقر في بلد موازنته المالية السنوية أكثر من ٨٨ مليار دولار قابلة للزيادة بارتفاع أسعار النفط الخام أو زيادة الإنتاج النفطي وقد تصل لأكثر من ١٠٠ مليار دولار؟

الجانب الثاني يتمثل بعدم التوزيع العادل للموارد وعدم وجود دعم للقطاعات الصحية والاجتماعية خاصة ما يتعلق منها بدعم الأسر الفقيرة عبر مشاريع إسكان أو صحة أو غذاء وبالتالي نجد بأن العالجات التي شهدها العراق بعد ٢٠٠٣ لمعالجة هذه الحالات والحد من نسبة الفقراء كانت معالجات مشوهة قائمة على تكريس الفقر عبر اتباع آليات غير دقيقة في تشخيص المشمولين برواتب الرعاية الاجتماعية.

فكيف يمكن لنا أن نعمل ستراتيجية مكافحة الفقر بشكل يحد من نسبتها، خاصة إذا ما أدرنا بأن عوامل عديدة يجب أن تكون متوفرة لكي نستطيع إنجاز هذه الخطة، وفي مقدمة هذه العوامل توفر قاعدة بيانات صحيحة ومقومات الحضارة في العراق.





ومختلف اشكال الدين العام) فإن الآثار والتقلبات الدورية التي تفرض على المالية العامة العراقية تقتضي اعتماد مثبت ديناميكي قوامه معدل سعر برميل النفط لأغراض تحديد إيرادات الموازنة العامة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، وهو سعر تحفظي يقل عن سعر برميل النفط العراقي المبيع في السوق العالمية استنادا الى سلة اويك بحوالي ١٠ دولارات عن اسعار السوق السائدة في العالم. بعبارة اخرى، يجري تصميم الإيرادات (إزاء النفقات) على اساس عجز تحفظي او وقائي مبنيا على الفرق بين اسعار النفط المتحققة في السوق العالمية واسعار النفط الافتراضية (المتحفظة) والمعتمدة في تخطيط الموازنة العامة. وان العجز الوقائي يدفع الى التحوط ايضا لتمويل العجز المحتمل من مصادر إيرادية تمثل تنوعا في مجال تحصيل الإيرادات ولاسيما الاقتراض من السوق المالية المحلية و/ او السوق المالية الدولية.

لما تقدم، فإن اعتماد سعر برميل نفط مصدر قدره ٧٣ دولارا لتقييم إيرادات الموازنة العامة لسنة ٢٠١١ وبمتوسط تصدير يبلغ ٢,٢٥٠ برميل نفط يوميا (تقابه الاتجاهات السائدة التي يباع بها النفط العراقي في السوق العالمية في الوقت الحاضر والبالغة قرابة ٨٣ دولارا للبرميل).

وإذا ما تطابقت اسعار النفوط العراقية الفعلية المصدرة مع سعر السوق العالمي وبلوغ اهداف التصدير بالكميات المشار إليها في اعلاه، فإن المثبت الديناميكي سيولد موارد تحوطية تقارب من ٨ مليارات دولار او ربما أكثر.

وإن هذا المورد الإضافي التحوطي الذي يأتي بفعل المثبت الديناميكي سيمثل مصدا مالياً fiscal buffer مهما في قت يعد فيه ذلك المصدر المالي اداة من أدوات المثبت الديناميكي في ادارة المخاطر المالية للموازنة العامة في تقدير وتجنب الخطر. إذ ستماثل موارد المصدرة المالية نسبة العجز المقدرة ١٤ تريليون دينار لتنتهي الموازنة العامة الى ميزانية متوازنة. وعندها ستجنب البلاد اعباء الاقتراض، فضلا عن تجنب مشكلات الالايقين الناجمة عن أثر المتغير الخارجي السعري لسوق النفط على النشاط الاقتصادي الكلي والتي تؤثر إن اسعار النفط وكميات الإنتاج والتصدير قد بلغت اهدافها الاجمالي على سبيل المثال سيؤدي التباطؤ بين الحاجة الى دور عمل ما في السياسة المالية والبدء الفعلي بتطبيق السياسة المذكورة والذي يتشكل عادةً من ثلاثة تباطؤات ابرزها التباطؤ في إدراك المشكلة والتباطؤ في التصميم ومن ثم التباطؤ في اتخاذ الاجراءات اللازمة وهو ما يطلق عليه بالتباطؤ الداخلي inside lag. وعلى هذا الاساس تمثل الموازنة العامة، الانموذج اللازم لتطبيق المثبت الديناميكي المذكور أنفا اي تحديد

في تأثيره على حالة النمو والتنمية الاقتصادية في بلادنا؟ على الرغم من إن مصادر الفائض في الموازنة العامة والتي مع ذلك تنجم في اعتماد مثبت ديناميكي شديد التحوط يتمثل بنسبة الإيرادات النفطية المتحفظة الى الناتج المحلي الإجمالي، الا انه يمثل سلوكا ايجابيا في تصميم السياسة المالية وذلك بالابتعاد عن التوسع غير المضمون في الإيرادات الذي يعتمد احتمالات تقلبها بسبب طبيعة سوق النفط ومايرتب من تعظيم مخاطر الموازنة (المخاطرة لقاء العائد)، إلا أن ذلك الفائض يمثل في الوقت نفسه مصداً مالياً fiscal buffer يستخدم في إسناد ودعم وتخطيط ديناميكيات الموازنات العامة للسنوات اللاحقة ويعبرفي الوقت نفسه عن موارد في صندوق استقرار يمثل شبه صندوق ثروة سيادية، حيث من المعلوم ان بلادنا قد انتهت في عام ٢٠١٠ بفائض تحوطي بلغ قرابة ١٢ تريليون دينار. ×

مما يعني انه بالإمكان إعادة تخطيط الموازنة العامة لوضع حدود مثلى في موازنة عام ٢٠١١ بين الإنفاق الكلي وتراكم الفائض التحوطي على نحو يؤدي الى استقرار الاقتصاد الكلي ويسهم في خفض البطالة ويدعم اتجاهات التنمية الاقتصادية المرغوبة. وان مخاطر تراكم هذا الفائض من خارج المثبت الديناميكي في بلادنا تؤكد غالبا انه مورد مالي حدي سنوي اعتادت عليه الموازنات العامة دون توافر مطابقات حقيقية تؤكد لامحال ان ثمة ضعفاً في إدارة وتنفيذ الموازنة العامة ولاسيما الاستثمارية منها، اذ لم تتجاوز نسب التنفيذ المادي للمشاريع الاستثمارية الحكومية ٢٥٪ وربما يزيد التنفيذ المالي على ٤٥٪ عدا القطاع النفطي في السنتين الاخيرتين.

× عندما سعر النفط العراقي المصدر كإيراد في الموازنة الاتحادية للعام ٢٠١٠ بحوالي ٦٢ دولاراً للبرميل باع العراق نفوطه في السوق الدولية بمتوسط سعر بلغ ٧٣ دولارا للبرميل وحقق فائضاً بلغ أكثر من ١٢ تريليون دينار في تلك الموازنة في نهاية العام، على الرغم من ان تصدير النفط اليومي لم يبلغ هدفه المخطط في الموازنة العامة البالغ ٢,١٥٠ بل بلغ حوالي ١,٩ مليون برميل مصدر يوميا. ومع ذلك فإن ارتفاع الاسعار قد فاق تأثيره نسبة الانخفاض في التصدير عن الهدف المحدد مما عوض تراجع الكميات المصدرة من خلال ارتفاع اسعار الصادرات النفطية الفعلية التي فاقت المخططة في الموازنة بحوالي ١٧٪ في حين انخفض التصدير بحوالي ٨٪.

× إذ اشرت وللأسف الشديد البيانات المتحصلة في الاشهر الاخيرة من عام ٢٠١٠ حقائق كبيرة مثلتها تراكم موارد مالية للحكومة المركزية والقطاع العام معا بلغت قرابة ٣١ تريليون دينار عراقي وزعت بين الحكومة المركزية بواقع ١١ تريليون دينار والقطاع العام

بحوالي ٢٠ تريليون دينار تقريبا. وعليه، فإن نسبة التدفق النقدي من الإيرادات الحالية المهيأة للموازنة الاتحادية لعام ٢٠١١ والقابلة للتدوير كموجود نقدي تبلغ حوالي ٤٣ تريليون دينار وتمثل نسبة البالغ ٤٦٪ من إجمالي الإنفاق العام ٩٣ تريليون دينار، وتعادل في الأحوال كافة أكثر من ثلاث مرات العجز التحوطي في موازنة عام ٢٠١١ والمقدروحوالي ١٤ تريليون دينار. ولا يخفى ان بلادنا تعيش ظاهرة الركوب المجاني overriding الى اقصى نطاق ممكن إذ لم تزد مساهمة الأفراد في الإيرادات العامة كالضرائب والرسوم وغيرها على ١٠٠ ألف دينار للفرد الواحد، في حين ان حصة الفرد الواحد تبلغ قرابة ٣ ملايين دينار من نفقات الموازنة الكلية.

الاستنتاجات

إن بلادنا هي بأمس الحاجة الى توافر جهاز تنفيذي كفء يمتلك القدرة والمرونة في تنفيذ الموازنة الاستثمارية

البالغة ٣٢٪ من إجمالي النفقات العامة وتقترب من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة مقبولة وفق المقاييس السائدة عالميا للاستثمار، وإذا ما اضفنا مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الكلي ولتكن ١٠٪ من ذلك الناتج، فإن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ستقارب ٧٪ اي ان حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي البالغة ٤٤٣٤ حاليا ستتضاعف في غضون عشر سنوات لتبلغ في حينه قرابة ١٠ آلاف دولار للفرد الواحد او اقل بالقوة الشرائية الحالية.

وإذا ما تحققت هذه النسبة من الاستثمار الكلي البالغ ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بدلا من اكتنازها في المصدرة المالية الفائضة التي ستعززها الاستثمارات النفطية وبمعدلات مرغوبة ومستهدفة ترقى بالإنتاج الى ثلاثة ملايين برميل نفط يوميا في عام ٢٠١١ وبلوغ هدف التصدير ٢,٢٥ مليون برميل يوميا فإن الامر قد يرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي

الإجمالي الى الهدف الموضوع في خطة التنمية للسنوات ٢٠١٠–٢٠١٤ البالغ ٩,٤٪. وعليه، فإن بلادنا هي ليست بحاجة الى الاقتراض في هذه المرحلة وإنما بحاجة إلى التحوط في تحصيل قروض يمكن الوصول إليها في حالة ان المثبت الديناميكي قد يخفق الى المستوى الذي لا يولد توازن في الميزانية وان العجز التحوطي او الوقائي يساوي العجز الحقيقي وهي ظاهرة دون المثالية sub optimal ولكن تؤثر كفاءة عالية في تخطيط وتنفيذ الموازنة العامة.

منوهين أن المثبت الديناميكي بالقدر الذي يساعد على احتمال تقليص العجز الوقائي بصورة تدريجية ولغاية إلغائه عندما تحقق ميزانية متوازنة، إلا انه في حالة الفائض المتحقق فإن ذلك المثبت على الرغم من تلقائيته فانه لم يستطع توفير قدرة كافية على خفض التقلبات الإيجابية الموفرة للفائض في هذه المرة المصلحة دعم قوة ونشاط الموازنة العامة وتحويل ذلك الفائض



حالا الى اولويات في نطاق اهداف تعظيم سعة الحكومة من الناحية الإنفاقية لبلوغ الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للموازنة، مما يتطلب تدخلا حكومياً وتديبلاً مقصوداً في السياسة المالية والسياسات الاخرى اللازمة للاستثمار وتفعيل مشروعات التنمية التي هي على قائمة الانتظار المقيدة بالعجز التحوطي وسقف الإنفاق المحدد(كالموازنات الاستثمارية التكميلية والقدرة على اعتمادها وتنفيذها فوراً).

وربما يتساعل الوسط المالي والاقتصادي في بلادنا عن أهمية توافر ٤٣ تريليون دينار نقداً فائضة عن موازنات السنوات السابقة ومتجمعة في المصدر المالي fiscal buffer في وقت تتعرض فيه البلاد الى معدلات بطالة فعلية تصل الى ١٨٪ من قوة العمل وترتفع الى ٢٨٪ من قوة عمل الشباب وان بلادنا في عام ٢٠١٠ لم تحقق معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي سوى ٣,٨٪ حسب التقديرات المتفائلة او ربما اقل بكثير.

في وقت لا تتعدى فيه حصة الفرد من البنية التحتية والطاقة المادية المنتجة إلا اقل من ٢٠٪ من حصته قبل اندلاع الحرب العراقية الايرانية، وان جل ماتحقق من إيرادات في موازنة الاعوام المنصرمة كانت ناجمة عن زيادات ريعية ولدتها اسواق النفط ولم تتأت عن اي قدرات انتاجية ملموسة في الصناعة الاستخراجية إلا بالقدر القليل، وان الرقم القياسي للانتاج النفطي على اساس عام ٢٠٠٥ البالغ ١٠٠ بلغ في شهر تموز من عام ٢٠١٠ قرابة ١١٨,٥٪ حسب النشرة الاحصائية المالية الدولية لصندوق النقد الدولي في أيلول من العام الماضي.

ولا يخفى ان ظاهرة تعاضل الفوائض في الميزانية العامة الناجمة عن ضعف تنفيذ المشاريع الاستثمارية يعني تعظيماً للابخار المغضي الى إحباط الاستثمار مما يقود مستقبلاً الى هبوط الاندثار نفسه بسبب تدهور مستويات الدخل وهو ما يطلق عليه بمفارقة الازدهار paradox of thrift في ادبيات الكينزية.

وعليه، فإن على صناع السياسة المالية ان يبعثوا التحري دوماً في اقتصادنا الاحادي الجانب عن إيجاد نسبة الامثلية بين أقصى سعة للحكومة المتخطلة بنسبة الإنفاق الى الناتج المحلي الإجمالي او الايراد الى الناتج المحلي الإجمالي من جهة وبين أقصى سعة للمثبتات الديناميكية المختارة وهما امران لا بد من ان يحققا مستوى مستقراً للناتج المحلي الإجمالي وفق الاهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية للموازنة الاتحادية للعراق. وعد ذلك هدفا من اهداف برنامج البلاد الإنمائي للأعوام الخمسة القادمة.

* **مستشار البنك المركزي العراقي**

لقد اتخذت المالية العراقية إنموذجاً حديثاً في بناء السياسة المالية لبلادنا تعتمد مؤشراً قوامه نسبة الإيرادات الفعلية الى الناتج المحلي الإجمالي ليعبر بحق عن سعة وأمثلية المثبت الديناميكي* الذي يوضح بدوره الهدف الذي تستطيع فيه الحكومة من التأثير في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بعبارة أخرى، ان النقطة الأمثلية بين توسع الحكومة او سعة تأثيرها في الحياة الاقتصادية وبين قوة وسعة المثبت الديناميكي الذي هو وحده القادر على بيان سعة الحكومة ودورها المؤثر في الاقتصاد، لا بد من ان تؤدي الى صياغة نقطة مثلى لاستقرار الاقتصادي وتأشير دور السياسة المالية في ذلك الاستقرار المنشود والمعظم للنمو والتنمية الاقتصادية.

الدكتور مظهر محمد صالح

وإذا ما عرفنا ان نسبة الإيرادات العامة الفعلية الى الناتج المحلي الإجمالي التي تقدر في الموازنة الاتحادية للعام ٢٠١١ بحوالي ٤١٪ وإن حدود الإنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي ترتفع هي الاخرى الى حوالي ٥٤٪ لتظهر سعة الحكومة ايضا ودورها في النشاط الاقتصادي للبلاد، فإن اختيار نسبة الإيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي تعد المؤشر المناسب والاقوى في الادب المالي الحديث لتحديد سعة الحكومة وتقييم نتائج الاستقرار

للسياسة المالية المعتمدة على مبدأ التلقائية دون التدخل الاجتهادي وعلى وفق اختيار المثبت الديناميكي الذي تحدهه تلك النسبة من الإيرادات العامة الى الدخل الوطني.

× تتجه الدراسات المالية الحالية الى اعتماد المثبتات الديناميكية كما تسمى automatic stabilizers وتتميز باعتماد تدابير تبعد السلطة المالية عن التدخل عن طريق الاجتهاد في حركة الموازنة لتحل محلها تدابير اخرى في السياسة المالية تؤدي عملها بصورة تلقائية او اوتوماتيكية. وبهذا فإنها شيء من العلاقات التي بمقدورها

العجز الوقائي في الموازنة الاتحادية للعراق.. بين سعة الحكومة في الإنفاق وأمثلية المثبتات الديناميكية

خفض التقلبات الدورية في الاقتصاد من دون تدخل مباشر من الحكومة، وهو التدخل الذي يؤدي غالبا الى التباطؤ بين الحاجة الى دور عمل ما في السياسة المالية والبدء الفعلي بتطبيق السياسة المذكورة والذي يتشكل عادةً من ثلاثة تباطؤات ابرزها التباطؤ في إدراك المشكلة والتباطؤ في التصميم ومن ثم التباطؤ في اتخاذ الاجراءات اللازمة وهو ما يطلق عليه بالتباطؤ الداخلي inside lag. وعلى هذا الاساس تمثل الموازنة العامة، الانموذج اللازم لتطبيق المثبت الديناميكي المذكور أنفا اي تحديد



السياحة في تونس .. هل تدفع الثمن؟

ميعاد الطائي

يعد الاستقرار الأمني إحدى ركائز نجاح القطاع السياحي إضافة إلى توفير باقي المرتكزات الأخرى كالمشآت السياحية ووجود المزارات والمتاحف وجمال الطبيعة والطقس المناسب وطرق المواصلات وتوفير الخدمات المختلفة للسياح وأشياء أخرى كثيرة.

ومن البديهي أن يتأثر القطاع السياحي في أي دولة تشهد اختلالاً في الوضع الأمني ما يتسبب بأضرار تصيب هذا القطاع المهم الذي تعول عليه الكثير من الدول وخاصة تلك التي لا تمتلك صناعات نفطية أو ثروات أخرى فتوجه جل اهتمامها للقطاع السياحي. وهناك مخاوف حقيقية لدى البعض من ان تحول الأزمة السياسية الى أزمة اقتصادية بسبب الخسائر المتوقعة في مجال السياحة. فالسياحة من أهم الأنشطة الاقتصادية ومصادر الدخل كثيرا على القطاع السياحي كمساهم في الناتج القومي للبلاد إضافة الى دول عديدة قد عانت نفس المشاكل. وليس غريباً ان تؤدي الأحداث الأخيرة في تونس إلى تراجع النشاطات السياحية وذلك للفضي التي صاحبت الثورة والتي نتج عنها سقوط النظام التونسي لتدخل البلاد في مرحلة من عدم الاستقرار ومحاولة إعادة الأمن إلى ربوع البلاد.

وهناك مخاوف حقيقية لدى البعض من ان تحول الأزمة السياسية الى أزمة اقتصادية بسبب الخسائر المتوقعة في مجال السياحة. فالسياحة من أهم الأنشطة الاقتصادية ومصادر الدخل كثيرا الى تونس من الذين اختاروا الشواطئ التونسية لقضاء عطلاتهم. كما تم إلغاء رحلات وحجوزات فنادق لعدة أيام قادمة وسط حالة من الترقب بعد نزول الجيش إلى الشوارع للسيطرة على الوضع الأمني. وكما يعرف الجميع فإن الاحتجاجات التي شهدتها تونس كانت بسبب البطالة بالدرجة الأولى بينما سيؤثر تراجع النشاطات السياحية في البلاد

على فرص العمل التي يحظى بها ٣٥٠ ألف مواطن تونسي يعملون في هذا المجال وهذا يعني ان نسبة ١٠ ٪ من القوة العاملة الفعلية ستعرض لتوقف مؤقت حيث أكد الكثير من العاملين في الفنادق انهم اجبروا على ترك العمل واخذ إجازات طويلة وإجبارية وذلك لتراجع النشاطات السياحية.

ومن الجدير بالذكر ان تونس تقف في مقدمة دول المغرب العربي اهتماما بالسياحة حيث تشير آخر التقديرات إلى أنها تستقبل سنويا ٧ ملايين سائح تجذبهم الشواطئ والغابات والمناطق الصحراوية، وشهد قطاع السياحة مؤخراً نمواً برغم تبعات الأزمة المالية العالمية، وهو يساهم بنحو ٦ ٪ من إجمالي الناتج القومي في البلاد، لذلك وضعت مؤخراً خطط لبناء عشرات المنتجعات على طول شواطئ البحر المتوسط لكن الخبراء يتوقعون تغيرا كبيرا يهدد مستقبل هذه الخطط، وسيكون المحك الحقيقي هو الوضع في البلاد خلال الشهور القادمة، فعودة الاستقرار قد تساعد في إنعاش حركة السياحة خاصة في الصيف.

وتقع تونس في شمال إفريقيا، يحدها شمالاً وشرقاً البحر الأبيض المتوسط وجنوباً ليبيا والصحراء وغرباً الجزائر، وتبلغ مساحتها ١٦٤ ألف كيلو متر مربع، وتحترق أراضيها سلسلتان جبليتان هما أطلس التل وأطلس الصحراوي، وتنتهيان في الشمال الشرقي بشبه جزيرة الرأس الطيب، وتساب من هاتين السلسلتين سهول خصبة في الوسط في منطقة سباسب، وفي الجنوب منطقة شبه صحراوية بها بعض البحيرات المالحة تسمى "شط" وواحات غناء بين كثبان الرمال.

ومناخ تونس دافئ في فصل الشتاء ولطيف الحرارة صيفا، ويرجع ذلك لوقوعها بين البحر من جهة، حيث تبلغ شواطئها ١٢٠٠ كيلو متر مربع، والريبي الجبلية من جهة أخرى، وتتمثل طبيعتها المتجانسة في غابات الفلين والصنوبر في الشمال وغابات الزيتون في الوسط وواحات النخيل في الجنوب، ويبلغ عدد سكانها ٩ ملايين نسمة وفقاً لأخر إحصاء أجري في عام ٢٠٠١م.

خلاصة القول ان الاستقرار السياسي والأمني في أي بلد يساهم في ازدهار السياحة وتنمى بعد الاستقرار الأمني النسبي الذي تحقق في العراق ان تهتم الدولة بالمرافق السياحية المختلفة حيث يمتلك العراق الأثار العظيمة والمزارات الدينية التي يقصدها الزائرون من دول عديدة إضافة الى جمال الطبيعة في محافظات الشمال العراقي وتنمى ان تتوجه الاستثمارات نحو هذا الجانب الحيوي وتشريع القوانين التي تساهم في تطوير هذا القطاع لتباعد عن هذه المواد ساهم في ولتعمل معا على زيادة وتنوع موارد الدخل.

التحديات الاقتصادية لعام 2001 وسبل مواجهتها

علي نافع حمودي

هناك أخطار كثيرة تهدد دول العالم، وتهز مضاجعها وأمنها وأحيانا سيادتها، ولعل البعض تصور بأن نهاية الحرب الباردة بين (الاتحاد السوفيتي وأمريكا) ستقضي إلى مزيد من الأمن والاستقرار في العالم.

ولكننا وجدنا بأن دول العالم باتت ما أن تنتهي من أزمة حتى تدخل في أزمة جديدة خاصة ما يتعلق منها بالاقتصاد الذي بات يفرض سلطته بقوة في العلاقات الدولية.

فقد كشفت دراسة صادرة عن الأمم المتحدة بتاريخ ١٨ كانون الثاني ٢٠١١ عن جملة من التحديات والتهديدات التي تواجه دول العالم في عامها هذا وفي مقدمة هذه التهديدات والمخاطر البطالة المرتفعة التي لا تزال تشكل خطراً رئيسياً على الاقتصاد في العالم مع استمرار تراجع نسب النمو في أغلب الدول مما يشير إلى ضعف إمكانية إيجاد فرص عمل من شأنها أن تمتص البطالة أو على الأقل تحد من نسب ارتفاعها.

وتشير الدراسة التي صدرت بعنوان الوضع

الاقتصادي العالمي والتوقعات لعام ٢٠١١ إلى خطر حدوث ركود مزيج في بعض الاقتصادات، الأكثر تقدماً في العالم كأمريكا ودول منطقة اليورو التي هي بالفعل تعاني أزمات اقتصادية كبيرة هزت الكثير من دولها في عام ٢٠١٠ كالإيونان وإيرلندا وتهديد إسبانيا والبرتغال.

وتتوقع الدراسة أن يصل معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى ٣,١ هذا العام و٣,٥ في عام ٢٠١٢ بعد أن نما بمعدل ٣,٦ وهذا ما يؤكد تراجع نسب النمو بشكل يؤثر بالتأكيد على اقتصاديات الدول المتقدمة لكن بالمقابل نجد هناك نمواً تصاعدياً في الاقتصادات الصاعدة مثل البرازيل والصين والهند.

ونوهت هذه الدراسة إلى أنه تم فقدان حوالي ٣٠ مليون وظيفة عالمياً في الفترة من عامي ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ كنتيجة للأزمة المالية العالمية، مشيرة إلى أن خطوات التقشف لخفض النفقات من جانب الحكومات الغربية من المرجح أن تضر أكثر معدلات البطالة وتزيدها بنسب مرتفعة خاصة في البلدان التي تعيش ميزانيات ذات طبيعة تقشفية أملتها ظروفها الاقتصادية. وتتنص هذه الدراسة أنه من أجل العودة إلى

مستوى التوظيف العالمي ما قبل الأزمة، فإنه لا يزال يتعين خلق ٢٢ مليون وظيفة، مشيراً إلى أنه في ظل الوتيرة الحالية لتعافي أسواق العمل، سيستغرق الأمر خمس سنوات مع ضمان استقرار اقتصادي في البلدان العالمية وهذا ما يصعب تحقيقه في السنوات الخمس المقبلة.

وما يهمننا من هذه الدراسة أن نستقي منها معالجات للاقتصاد العراقي الذي لم يستطع تحقيق نسب نمو من شأنها أن تدعمه، إضافة إلى إننا جزء من العالم بحكم كوننا نعتمد بشكل كبير جداً على الصادرات النفطية والتي يتوقع الكثير من الخبراء أن يشهد عام ٢٠١١ زيادة في أسعار النفط، حتى إن البعض يتوقع وصول سعر البرميل ١٠٠\$. وهذا الارتفاع المتوقع من شأنه أن يدعم توفير فرص عمل كثيرة في العراق خاصة في ميدان الإنتاج النفطي ذاته من خلال السعي لزيادة الإنتاج من مليونين وربع المليون برميل يوميا إلى حدود ٣ ملايين برميل هذا العام، وهذا كما يعرف الجميع سيوفر فائضاً كبيراً في موازنة الدولة وعلينا هنا أن نستخدم هذه الموارد الإضافية في تعزيز

مواد البناء وجملة الإعمار

محمد صادق جواد

وحسب ما تقدم يمكننا ان نلخص أهم أسباب ارتفاع أسعار المواد الإنشائية بما يأتي ١-توقف المعامل الأهلية والحكومية على حد سواء والتي تنتج هذه المواد نظرا لسوء الأوضاع الأمنية على مدى السنوات الماضية وخاصة ٢٠٠٦ ما شكل نقصا مهما في الإنتاج المحلي الذي كان يساهم بدرجة كبيرة في سد الحاجة وينافس المنشآت الأخرى وخاصة في مادة السمنت حيث عرف السمنت العراقي بالجودة إضافة الى أسعاره التنافسية على مدى السنوات التي سبقت سقوط النظام.

٢-زيادة الطلب على مواد البناء أدى الى ارتفاع أسعارها لان الطلب كان أكثر من المعروض بكثير ولم تتحقق الجدلية الاقتصادية المعروفة العرض والطلب وذلك لان حملات الإعمار على المستوى الحكومي والأهلي تزامنت مع شحة المواد في الأسواق نظرا لتوقف إنتاج المعامل كما نذكرنا في الفقرة (١) ولان الكثير من المواطنين بدأوا ببناء وحدات سكنية بعد التحسن الحاصل في الوضع الأمني وفي مستوى دخلهم.ويمكن ان نلاحظ ان البعض من العائلات بدأت ارتفاع أسعارها إضافة الى استيراد السمنت والحديد إلا ان نسبة ما

لبناء بيوت صغيرة تستفيد من إيجارها كدخل جديد يعين الأسرة على مواجهة الظروف المعيشية، وان زيادة أسعار مواد البناء التي يتحملها المواطن ستؤدي بالتالي الى ارتفاع الإيجارات التي تقع على عاتق المؤجرين من الذين لا يمتلكون وحدات سكنية أصلا ويواجهون صعوبات كبيرة في مواكبة الارتفاعات المستمرة في بدل الإيجار الذي يرتبط طرديا بزيادة أسعار مواد البناء.

٣-غياب الرقابة الحكومية عن المواد التي دخلت العراق عن طريق استيراد التجار العراقيين لها من دول أخرى ما جعل المستورد يتحكم بالسعر والنوعية التي تتناسب مع حصوله على الربح الوفير.

٤-ارتفاع أسعار الوقود الذي يؤدي بدوره إلى زيادة أجرة النقل التي يدفعها المواطن جراء نقل المواد الى موقع العمل وشمل ذلك جميع المواد بما فيها الحصى والرمل وحتى تراب الحدائق المتوفر في مدنتنا. من الأهمية بمكان أن نذكر هنا ان الحكومة لديها العديد من المعالجات الا انها لم تكن كافية لمعالجة الأسباب التي أدت الى ارتفاع الأسعار، حيث سعت الحكومة إلى تزويد المواطنين ببعض المواد الإنشائية عبر وزارة الصناعة وخاصة مادة السمنت والحديد إلا ان نسبة ما

الاهم من كل ذلك يجب إعادة العمل في معال المواد الإنشائية العراقية وتوفير كل مستلزمات النجاح لها من

اجل ان نتجج ما يساهم في توفير هذه المواد في الأسواق لتوازي الطلب الكبير عليها كما يجب إدخال هذه المعامل ضمن الخطة الاستثمارية القادمة، وبالفعل جرت في مقر وزارة الصناعة والمعادن مراسيم توقيع عقد استثماري بين الشركة العامة

للسمنت الجنوبية من جهة وشركتي لافارج الفرنسية والرواد العراقية من جهة أخرى لإعادة تأهيل وتشغيل معمل سمنت معمل سمنت كربلاء، وفق مبدأ المشاركة بالإنتاج والصعود بالطاقة الإنتاجية له من 300) ألف طن سنوياً الى (1.8 مليون طن سنوياً..

تقدمه لا يشكل اي مستوى من الفائدة نظرا لقلتها ولعدم مواكبتها لأسعار السوق فجات في معظمها متساوية مع أسعار السوق وربما أعلى منه أحيانا ما جعل المواطن يتربح هذا الجانب ولا يعتمد عليه في مواجهة الغلاء في الأسعار.

من جانب آخر سمحت الحكومة للمستوردين استيراد المواد الإنشائية من الخارج إلا ان هذه العملية تحتاج إلى مراقبة حكومية

سوق العمل للشباب العراقي خاصة وإن خبراء المال والاقتصاد يتوقعون في نهاية عام ٢٠١١ سيكون هنالك فائض في الميزانية رغم إنها أدرجت عجزاً مقداره أكثر من ١٢ مليار دولار على أساس إن سعر برميل النفط ٧٣\$. ومن الضروري جداً أن نعرف بأن العراق واقتصاده ما زال بعيداً جداً عن تداعيات أية أزمة اقتصادية دولية وخاصة إن التقرير المشار إليه والذي يحمل عنوان الوضع الاقتصادي العالمي والتوقعات لعام ٢٠١١ يتحدث بصورة عامة عن الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي والحرب الخفية الواقعة بينها وفي مقدمتها ما يعرف بحرب العملات وأثارها الجانبية على الدول وفي مقدمتها الصين وأمريكا والبرازيل وحتى منطقة اليورو.

ولكننا علينا أن ننبه لتهمة مهمة جداً من شأنها أن تساهم في تحقيق نمو اقتصادي في البلد من جهة ومن جهة ثانية توفر فرص عمل، وهذه النقطة هي تفعيل دور القطاع الخاص، خاصة وإن الكثير من دول العالم المتقدمة اقتصادياً تهتم بالقطاع الخاص وتوليه أهمية كبيرة لما له من تأثير مباشر في دعم الاقتصاد الوطني.

اقتصاديات

البيئة الاستثمارية المثلى

عباس الغالبي

لعل المشهد الاقتصادي الحالي أوج ما يكون الى الاستثمار ليس في قطاع اقتصادي بعينه بل ان القطاعات كافة تتطلع الى مشاريع هائلة سعياً لخلق دورة اقتصادية نشيطة تعالج الاختلالات الهيكلية مثلما تعيد انجاز البنى التحتية. وهذا الامر يتطلب سعياً حكومياً حثيماً لخلق بيئة استثمارية مثلى تضع الاولويات والمناخات الجاذبة للمستثمرين ولاسيما الاجانب منهم، ذلك ان المستثمر يجد نفسه متوجساً امام دخول العملية الاستثمارية في العراق بسبب انحسار البيئة المثلى الجاذبة القادرة على تحقيق الفعل الاستثماري النشط والملي للحاجات الفعلية. ومن ضمن العناصر المؤدية الى بيئة استثمارية مثلى منظومة القوانين والتعليمات والأنظمة المرافقة والمساندة للقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، حيث درجت الحكومة على اصدار النظام رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ والموسوم بنظام بيع وإيجار عقارات وأراضي الدولة والقطاع العام لأغراض الاستثمار والذي سنعرض له في وقت لاحق في ملحقنا الاقتصادي، إلا اننا ننوه الآن الى الانتقادات العريضة لحيثيات النظام رقم ٧ الصادر عن مجلس الوزراء والتي

وردتنا من رجال اعمال ومستثمرين بدت تلك الاعتراضات منطقية فيما اذا دخلت المشاريع الحاصلة على الاجازات الاستثمارية حيز التنفيذ، ولكن الذي يهتما في هذا الاتجاه السعي الحكومي لخلق بيئة استثمارية مثلى تكون جاذبة لا طاردة للاستثمار، حيث ان هذه الاعتراضات العريضة تندرج في إطار التوجسات التي يبديها المستثمرون عادة في دخول سوق العمل العراقية والتي يصفها الكثير من الخبراء إنها غير مثلى بالمعنى العملي والحقيقي بسبب التدايعات الامنية والسياسية والقصور اللافت للنظر في كثير من القطاعات الاقتصادية المساندة والمرافقة للاستثمار.

ولابد من الاشارة هنا الى النسب التي تضمنها النظام رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ الواردة في الفقرة ٢ و ٣ و ٤ وهـ والخاصة في المشاريع الاسكانية والتي قد تنعكس على المستهلك المستفيد من الوحدات السكنية، وكذا الامر في المشاريع الخدمية، وهذا يكاد يكون مبدأ متعارفاً عليه في تحقيق الارباح للمستثمرين، ما قد يلجئ المستثمر للنفور إذا ما فرضت عليه مثل هذه النسب، وقد تكون هناك مسوغات لوضعي هذا النظام والحكومة ايضاً تبرر هذه التحديدات للنسب الواردة في الفقرات التي ذكرناها.

ولعلنا لا نريد ان نبخس حق المستثمر وفي الوقت عينه ولا بد من تبرير حكومي لهذه الحيثيات التي أثارت امتعاض واعتراض رجال الاعمال والمستثمرين، في وقت نرى أنها لا تندرج في إطار تشجيع الاستثمار الذي مازال خجولاً متردداً متوجساً بحاجة الى بيئة استثمارية نشيطة، حيث ان الوقت غير مجد بحسب رأي الكثير من الخبراء والمتابعين والمستثمرين على اتخاذ هذه الاجراءات التي تبدو في ظاهرها وفي ديباجتها عملية تسهيل تنفيذ قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، إلا انه أثار جملة من الاعتراضات سنفصل لها في مناسبات قادمة سواء على مستوى الملحق او الطاومات الاقتصادية المستديرة، ودعوى في الوقت نفسه الى مناقشة هادئة غير مستعجلة من قبل الاطراف كافة سعياً للوصول الى صيغة تشجيعية للعملية الاستثمارية، وهذا ما لا يختلف عليه اثنان.

abbas.abbas80@yahoo.com

استقرار أسعار المنتجات الغذائية والعملات في الأسواق المحلية



بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

زنة (٥٠كغم) من (١١١.٧٠٠) دينار إلى (١١٢.٠٠٠) دينار ومادة الطحين حيث ارتفع سعر الكيس الواحد زنة (٥٠كغم) من (٣٤.٥٠٠) دينار إلى (٣٥.٠٠٠) دينار وانخفض سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لتر) من (٣٥.٠٠٠) دينار إلى (٣٤.٥٠٠) دينار ومادة معجون الطماطة حيث ارتفع الكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢٢.٢٥٠) دينار الى (٢٢.٧٥٠) دينار وكذلك مادة البيض المستورد حيث ارتفع الكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من (٥٦.٢٥٠) دينار الى (٥٥.٧٥٠) دينار.

و انخفض سعر الكيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) بحسب التقرير من (١٤.٧٥٠) دينار الى (١٢.٠٠٠) دينار فيما انخفض سعر صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) من (٢٨.٥٥٠) دينار الى (٢٨.٠٠٠) دينار. أما بالنسبة لمادة السكر فقد ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) (٧٠.٨٠٠) دينار و زنة (٢/١ كغم) (٧٣.٨٠٠) دينار للصندوق الواحد سعة (٢٤) كيسا.

واضاف ان مواد الحبوب ومنتجاتها شهدت استقراراً حيث كان سعر الطحين الإماراتي / ١ كغم / ٩٥٠ ديناراً، كيس زنة ٥٠ كغم / ٣٢.٨٠٠ دينار. والرز الإماراتي / ١ كغم / ٢٧ ٢٥٠ ديناراً، والجريش الناعم والخشن والحببة / ١ كغم / ١٤.٨٠٠ دينار / كيس زنة ٥٠ كغم / ٥٠٠٠ دينار.

أما أسعار المنتجات الحيوانية المُعدّة للتصدير فقد انخفض سعر القطعة الواحدة من مادة جلد البقر، من (١٧.٩٧٦) ديناراً إلى (١٥.٢٢٢) ديناراً وكذلك مادة جلد الغنم حيث استقر سعر القطعة الواحدة من (٣٧.٠٠٠) دينار إلى (٣٧.٨٣) دينار حيث بلغ سعر جلد البقر / القطعة / ١٨٠٠٠ و جلد الجاموس / القطعة / ١٥.٤٠٥، جلد الغنم / القطعة / ٣٥٨٣، و جلد الماعز / القطعة / ٢٣٧٠، مصران خام / الواحد / ٨٢٩، مصران مخدوم / الواحد / ١٢٠٠، شعر الماعز / ١ كغم / ٥٠٠، صوف هلاسة / ١ كغم / ١.٠٠٠.

واشار الى انه بالنسبة لأسعار الذهب والفضة بلغ معدل سعر الذهب (-٤٨٥١١) ديناراً للغرام الواحد عيار (٢٤) حبة وكذلك الفضة بمعدل السعر لنفس الفترة يساوي (٧٨٠،٦٦٦) فلساً للغرام الواحد. فيما حافظ سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق المحلية على ما كان عليه للفترة السابقة.

شهدت حركة الأسعار للمنتجات والمواد الغذائية والسلع المحلية والمستوردة المعروضة في الأسواق المحلية استقراراً نسبياً.

وقال تقرير لجنة تجارة بغداد أصدرته مطلع الاسبوع الجاري بحسب وكالة انباء الاعلام العراقي/واع) أن أسعار المنتجات الغذائية قد استقرت على ارتفاع ملحوظ عما كانت مع بداية الشهر الماضي، بينما ارتفعت أسعار بعض المنتجات الغذائية و الحيوانية، فيما حافظ الدولار على سعر صرفه امام الدينار العراقي.

وأضاف التقرير، إن أسعار المنتجات الغذائية استقرت على هذا الارتفاع حيث ان سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (٥٠ كغم) بلغ (٥٠.٥٠٠) الف دينار و العدس سعر الكيس الواحد زنة (٥٠ كغم (٧٣١٢٥) ديناراً. ومادة الحمص ارتفع سعر الكيس الواحد زنة (٥٠كغم) من (٦٠.٧٥٠) ديناراً إلى (٦١.٢٥٠) ديناراً، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) من (٦٥.٥٠٠) إلى (٦٦.٠٠٠) دينار ومادة اللوبياء ارتفع سعر الكيس الواحد

التصوير
أدهم يوسف - حازم خالدالتصحيح اللغوي:
عبد العباس الامينالتغطيات والمتابعات:
ليث محمد رضا - احمد عبد ربهالتنضيد الإلكتروني:
حيدر رعدالإخراج الفني:
مصطفى محمدالتحرير:
عباس الغالبي